

هندسة خامنئي لتصفية المرشحين وخوف النظام من المعارضة الرئيسية



الصفحة: 15

الكوردي في غرب كوردستان.. وأزمة "التحليلات"



الصفحة: 10

رحلة الفن صقلها في إيطاليا و عرقها بسجن صيدنايا واستقرت بالبرقة



الصفحة: 5

شقيق أسماء الأسد وشريكها في مشاريع الفساد يُعاقب بصمت



الصفحة: 3

انتهاكات خطيرة ضد اللاجئين خلال عمليات الترحيل إلى السلطات



بدأت في نيسان/أبريل الماضي حملة أمنية واسعة ضد اللاجئين لا تزال قائمة، وشكلت أخطارًا حقيقية تهددت حياة الآلاف وأمنهم. وقد نشر ACHR تقريرًا بعنوان [١] "لبنان يتجاوز حقوق الإنسان بترحيل اللاجئين قسرًا" يروي فيه واقع الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون خلال الحملة الأمنية الموجهة ضدهم، ونتيجة لمتابعة ACHR للانتهاكات المستمرة وثق مركز وصول لحقوق الانسان منذ بداية عام ٢٠٢٣ حتى ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٠ اعتقال تعسفي، رُحل منهم ٧٦٣ شخص بشكل قسري إلى سوريا.

تعكس أرقام التوثيق واقفًا مريبًا يواجهه اللاجئ في لبنان ويؤكد على أنهم معرضون لتهديدات وانتهاكات مستمرة. إنَّ مركز وصول لحقوق الانسان ACHR قد ألقى الضوء على هذه الانتهاكات المتكررة والمتزايدة، حيث عمل على توثيق الأحداث وجمع الأدلة بدقة ومهنية. من خلال هذا التقرير، الذي يسلط الضوء على مدى وطأة هذه الأفعال القمعية على اللاجئين السوريين وعلى استمرار الانتهاكات بحقهم، ويؤكد هذا التقرير أن عمليات الاعتقال التعسفي والترحيل القسري لا تزال مستمرة بأمر من السلطات اللبنانية، ويركز على عرض شهادات من ضحايا وناجين يستعرض من خلالها مراحل الأحداث والانتهاكات المرتبطة بها التي تعرض لها اللاجئون.

روت الشهادات التي حصل عليها ACHR من الضحايا، أحداث

عقوبات أمريكية على كيانات لبنانية وتركية.. مرتبطة بإيران



أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية اليوم الأربعاء فرض عقوبات على ثلاث كيانات وشخص واحد في لبنان وتركيا، بتهمة دعم شبكة مالية تابعة لحزب الله اللبناني وفيلق القدس الإيراني، اللذين تعتبرهما واشنطن منظمين إرهابيين.

كما شملت العقوبات ثلاث كيانات أخرى في السودان، بتهمة زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.

وذكرت الوزارة في بيان لها أن الكيانات المستهدفة في لبنان وتركيا حصلت على مئات الملايين من الدولارات من تجارة السلع الإيرانية، بما في ذلك للنظام السوري.

وأضافت أن هذه الأموال تمثل مصدر تمويل رئيسي للحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس وحزب الله، وتساعد على دعم الجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة. وفي بيان منفصل، قالت الوزارة إنها فرضت عقوبات على ثلاثة

إفلاس الحكومة السورية يعرقل وصول الموظفين للعمل

تعيش الحكومة السورية أزمة جديدة بعد إفلاسها، حيث أدى ذلك إلى تعطل عمل موظفي مؤسساتها، الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى مكاتبهم للدوام اليومي. تشهد هذه الأزمة تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث يعجز العديد من الموظفين عن الالتحاق بأعمالهم بسبب صعوبة الوصول إلى مقرات العمل.

ومن بين الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة هو امتناع أصحاب الباصات والسرفيس عن تنفيذ عقودهم مع المؤسسات الحكومية لنقل الموظفين من منازلهم إلى مقرات العمل. يعود سبب هذا الامتناع إلى رفض تلك المؤسسات تعديل المبلغ التعاقدى لتناسب رفع أسعار المحروقات، نتيجة لعدم توفر الأموال اللازمة لدفع الفارق المطلوب.

وفي ظل ارتفاع تكلفة المواصلات وعدم توفر بدائل لنقل الموظفين، يواجه العديد منهم صعوبات كبيرة في التنقل إلى أماكن عملهم، ما يؤثر بشكل سلبي على إنتاجية العمل ويزيد من حالة الاستياء والتوتر بين الموظفين وأصحاب العمل. من جانب آخر، فإن التعرفة الجديدة المقررة رسميًا لنقل الموظفين بلغت ١١٦٧٥ ليرة سورية، وهو مبلغ لا يمكن تحمله بسهولة من قبل العديد من العمال، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة وتدهور الوضع الاقتصادي العام.



تحديات مكافحة التحرش الجنسي في لبنان: بين ثغرات القانون وضرورة التحول الثقافي وسكانها

فيما تبني التنظيم عبر موقع أعماق هجوما أدى لمقتل عنصرين بصوف قوات النظام إثر كمين نفذته طال حملة تمشيط بالقرب من سد وادي أبيض الواقع ببادية حمص الشرقية الجمعة.

وذكرت مواقع محلية قيام عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، مساء الجمعة، بهجوم مسلح استهدف آلية عسكرية لقسد في قرية محميصة بمنطقة الكسرة غربي ديرالزور ما أدى لمقتل عنصر واصابة آخرين جهولون يستقلون دراجات نارية يهاجمون حاجز عسكري لقسد في بلدة سويدان بريفها الغربي.

وأعلن تنظيم داعش عبر معرفاته الرسمية عن تبنيه لعدة عمليات عسكرية واغتيالات وهجمات ضد قسد وقوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية بعد تقلص عدد العمليات أواخر العام الماضي.

وأعلن التنظيم عبر معرفاته تبنيه هجوماً على ثكنة عسكرية تابعة لمليشيا الدفاع الوطني في محيط بلدة "التبني" غرب ديرالزور والذي أسفر عن وقوع العشرات من عناصر النظام

المكثفة استهدفت أرياف الرقة وديرالزور وحمص المتاخمة للبادية السورية، حيث تنشط عمليات خاطفة لعناصر التنظيم.

وتبنى التنظيم استهداف رتل عسكري روسي، مساء الاثنين، مكون من مصفحة عسكرية وبيك آب وشاص، أثناء مرورهم بريف الرقة الغربي بالقرب من بلدة طويحينة، أدى لإلحاق أضرار بالعربة المصفحة وجرح عنصرين على الأقل.

فيما قتل عنصر من قوات سوريا الديمقراطية، مساء الأحد، وأصيب ٢ آخرين بجراح، جراء انفجار عبوة ناسفة زرعتها جهولون استهدفت سيارة "بيك آب" عسكرية بين دوار حزيمة وحي الفروسية بمدينة الرقة بحسب المرصد السوري.

وذكرت مصادر محلية قيام جهولين يرجح أنهم من تنظيم "الدولة الإسلامية" بالأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية، استهداف نقاط عسكرية لقسد، في مدينة البصيرة وبلدتي أبريهة والصبحة شرقي ديرالزور. وفي السياق قام جهولون يستقلون دراجة نارية باقتحام منزل "ياسر الخلف المحمد المطلك"

مجموعات يرجح أنها من خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في شرق المحطة الثالثة بريف تدمر. وتم نقل جثامينهم وإسعاف المصابين إلى الهيئة العامة لمشفى تدمر.

على صعيد متصل، تحدثت مصادر خاصة من موالين للنظام مقتتل خمسة عناصر من قوات النظام ومنتسبين للحرس الثوري الإيراني إثر كمين ل تنظيم الدولة على محور آثريا جنوب غرب الرقة عرف من القد تلى: أحمد عبد السلام السعيد - علي الحاج علي - الملازم شرف عبد المنعم الصغير - حرس ثوري - الملازم أول علي احمد حمزة.

وشهد يوم الاثنين، اشتباكات عنيفة بين قوات النظام و"داعش"، بمنطقة السخنة في بادية حمص، ما أسفر عن قتلى من الجانبين.

وصعد تنظيم الدولة الإسلامية داعش عملياته خلال الأسبوع الأول في مناطق من ريفي "ديرالزور والحسكة والرقة والبادية السورية"، حيث شنت طائرات حربية روسية مساء الاثنين سلسلة من الغارات الجوية

الديمقراطية في بلدة ذيبان بريف دير الزور الشرقي، حيث اقتصر الأضرار على الماديات دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

فيما لقي عنصران من قوات النظام حتفهما جراء الهجوم الذي شنه عناصر خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية" صباح أمس الخميس، على نقاط الفرقة ١٧ و"الدفاع الوطني"، قرب بلدة الطيبة ضمن بادية حمص الشرقية، بعد أن جرت اشتباكات عنيفة وتمكن "التنظيم" من قطع طريق الكوم - السخنة وانسحاب قوات النظام و"الدفاع الوطني".

وصعد التنظيم هجماته خلال الأسبوع المنصرم، قتل أكثر من ٩ عناصر من قوات النظام، اليوم الثلاثاء، بينهم ضابطان، وأصيب أكثر من ٢٠ آخرين، الثلاثاء، جراء هجوم استهدف حافلة مبيت عسكرية في بادية تدمر بريف حمص سوريا.

وذكرت مواقع موالية للنظام مقتل ٩ عسكريين وإصابة ٢٢ آخرين في حصيلة غير نهائية، جراء استهداف مبيت عسكري من قبل

تبني تنظيم "الدولة داعش" اليوم الجمعة، تنفيذ ٣٤ هجوماً في سوريا خلال أسبوع (٤- ١٠ كانون الثاني/يناير)، وقال عبر معرفاته على موقع أعماق إنها أسفرت عن مقتل وإصابة ٧٠ عنصراً، معظمهم من قسد والنظام السوري.

وذكرت صحيفة "النبا" الناطقة باسم التنظيم عبر "تلغرام"، بعددها الأسبوعي، اليوم الجمعة، أن عناصر "التنظيم" نفذوا ٢٢ هجوماً في ديرالزور، وأربع هجمات في حلب وثلاث الحسكة، وهجومين في الرقة، ومدينه تدمر.

وشهد يوم أمس الخميس مقتل عنصرين من قوات سوريا الديمقراطية وإصابة ثالث بجروح، نتيجة انفجار عبوة ناسفة زرعتها مسلحون يرجح تبعتهم لخلايا تنظيم "الدولة الإسلامية" على الطريق الواصل بين تل السمن وحزيمة في مدينة الرقة، حيث انفجرت بالتزامن مع مرور السيارة. ورصد المرصد السوري، الخميس، استهداف مسلحين جهولين يستقلون دراجة نارية يرجح تبعتهم لخلايا تنظيم "الدولة الإسلامية"، بقذيفة "آر بي جي"، وبالأسلحة الرشاشة، نقطتي حراسة لقوات سوريا

شقيق أسماء الأسد وشريكها في مشاريع الفساد يُعاقب بصمت



وحصاره في منزله تحت حراسة مشددة. لكن السوريون شككوا في الحملة وأكدوا أنه ليست مدفوعة بالاهتمام الحقيقي بالمصلحة العامة، بل بالطموح الشخصي والمنافسة، حيث أرادت أسماء الأسد القضاء على مخلوف كمنافس وتهديد محتمل لابنها، حافظ، الذي يعتبر الوريث المحتمل للرئاسة.

كما سعت أسماء إلى تعزيز سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع السوري، من خلال شبكتها الواسعة من "الجمعيات الخيرية" والشركات، التي تستخدمها للتأثير على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سوريا.

وقد أثارت حملة أسماء الأسد ضد مخلوف وقتها، ردود فعل متباينة في الأوساط السورية والدولية، فالبعض اعتبرها محاولة للتغطية على الفساد والاستبداد الذي يمارسه النظام السوري، والبعض الآخر رأى فيها علامة على ضعف وانهيار النظام السوري. وبرزت من بين ردود الفعل، تلك التي أبدتها رامي مخلوف نفسه، الذي نشر مقاطع فيديو عدة على صفحته على فيسبوك، انتقد فيها حملة أسماء الأسد ضده، ودافع عن نفسه وعن شركاته وعن موظفيه، وناشد بشار الأسد للتدخل وحمايته من "الظلم والاضطهاد". وقد اعتبرت هذه المقاطع خروجاً عن الصمت والولاء المعتادين للنظام السوري،

وتابع: "فراس الأخرس هو شقيق أسماء الأسد، وهو شريك في ملكية شركة تكامل المحدودة والمسؤولة عن إدارة "برنامج البطاقة الذكية" الإلكتروني المستخدم منذ عام ٢٠١٤ لتوزيع المواد الغذائية المدعومة وغيرها من المنتجات في سوريا، تحت مظلة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتتقاضى شركة تكامل ذ.م.م رسوم مقابل كل معاملة تقوم بها من خلال البطاقة الذكية"، مستنقاً: "وبالتالي فإن فراس الأخرس يستفيد من النظام السوري ويدعمه".

وكان قد احتدم الصراع بين أسماء الأسد ورامي مخلوف في عام ٢٠٢٠، في ظاهرة نادرة وغير مسبوقة في النظام السوري، الذي كان يتميز بالسرية والتماسك، وهو ما كشف عن الانقسامات العميقة والصراعات السلطوية داخل النخبة الحاكمة، والتحديات التي تواجه بقاء سلالة الأسد. وتعتبر أسماء الأسد زوجة بشار الأسد، المرأة الأكثر نفوذاً وسلطة في سوريا، وقادت حملة اسمتها "مكافحة الفساد"، استهدفت رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، ورجل الأعمال السوري الأغني والأقوى، مؤسس ومالك أكبر شركة للاتصالات المحمولة في سوريا، سيريتل، حيث تم اتهامه بالتهرب الضريبي، واستغلال الموارد العامة، ودعم مجموعات مسلحة موالية له، ونتيجة لذلك، تم مصادرة أصوله وشركاته، واعتقال موظفيه،

في ظل استمرار الحرب والمجاعة والقمع في سوريا، تساءل الصحفي السوري المعارض أيمن عبد النور عن سبب صمت وسائل الإعلام العالمية والعربية حول فراس الأخرس، شقيق أسماء الأسد، زوجة رئيس النظام السوري، والذي تم وضعه على قائمة العقوبات الأوروبية بتهمة الفساد ودعم النظام السوري.

وفرّاس الأخرس، رجل أعمال سوري، ولد في لندن عام ١٩٧٨، يمتلك حصة في شركة تكامل المحدودة، التي تدير "برنامج البطاقة الذكية" الإلكتروني، الذي يستخدمه النظام السوري لتوزيع المواد الغذائية المدعومة وغيرها من المنتجات على المواطنين.

والشركة تحصل على رسوم مقابل كل معاملة تتم عبر البطاقة الذكية، ما يعني أن فراس الأخرس يستفيد من معاناة الشعب السوري ويدعم النظام السوري. وتساءل عبد النور في تغريدة على منصة إكس: "لماذا امتنعت جميع وكالات الأنباء العالمية بما فيها رويترز وكل الصحف العربية من ذكر اسمه / فراس الأخرس؟، علماً أن نص القرار واضح (الصورة) وذكر القرار بدقة أنه شقيق أسماء الأسد وفصل سبب وضعه على قائمة العقوبات (أدناه).





وثائق سرية تكشف استراتيجيات القمع والانتهاكات الوحشية للنظام السوري

تُبين وثائق جمعها محققو لجنة العدالة الدولية والمحاسبة أن الخلية المركزية كانت تمارس القيادة والسيطرة الفعلية على عددٍ كبيرٍ من هيكلية الدولة، من مكتب الأمن القومي الرفيع المستوى نزولاً إلى الفروع والوحدات المحلية التابعة لها، وأنها حافظت على سيطرتها عليها من خلال استعمال التوجيهات والتعاميم والتعليمات والتقارير والزيارات التي قامت بها شخصيات رفيعة إلى المحافظات.

مكتب الأمن القومي

تشير مراجع موثقة إلى أن مكتب الأمن القومي كان حلقة وصل بين الخلية المركزية وفروع المخابرات/الفروع الأمنية في المحافظات، فأشرف على تنفيذ تعليمات الخلية المركزية وقراراتها. فكانت تُنقل المعلومات والتعليمات الصادرة عن الخلية المركزية عبر مكتب الأمن القومي إلى مختلف شعب المخابرات، من خلال سلاسل القيادة المختلفة، إلى الفروع والمفارز والأقسام على مستوى المحافظات والمناطق والنواحي.

وكان بوسع أجهزة المخابرات كذلك أن ترسل المعلومات صعوداً إلى مكتب الأمن القومي من خلال السلاسل الاستخباراتية/الأمنية نفسها.

الجهاز الأمني

يدير النظام جهازاً استخباراتياً وأمنياً ضخماً ومتغلغلاً ينقسم إلى أربعة كيانات أساسية هي: المخابرات العسكرية، والمخابرات الجوية، والمخابرات العامة (وتُعرف أيضاً باسم 'أمن الدولة') والأمن السياسي. اتسمت الأجهزة من حيث تنظيمها وهيكلتها بأوجه شبه كثيرة. فتملك جميعها شعبة (أو إدارة) مقرها في دمشق وتتبع لها فروع

أرسى الأمر بنية تحتية لما سيصبح ماكينة بيروقراطية تشرف على عملية التوقيف الجماعي والتعذيب للأشخاص المستهدفين ضمن المجموعات المحددة على نطاق ضخم، حيث سيقوم بتوقيفهم واستجوابهم أعضاء هيئات تحقيقية متخصصة أنشئت في المحافظات وتألّف من عناصر من كل جهاز من أجهزة الأمن/المخابرات ومن الأمن الجنائي، على أن تحدد محاضر الاستجواب أهدافاً جديدة ضمن المجموعة محط الاهتمام يتعرضون على أثرها للملاحقة بدورهم:

تُرك للمحافظات قرار تحديد طبيعة العمليات الأمنية المشتركة ومكان تنفيذها، وكان التواجد الأمني 'الحزبي' فيها (أي الجماعات شبه العسكرية الموالية/البعثية)، يضمن السيطرة على المناطق وأمنها بعد "تنظيفها". وكان لا بدّ من نقل المعلومات التي يتم جمعها إلى كافة الأجهزة وموافاة رئيس مكتب الأمن القومي (وبالتالي الخلية المركزية لإدارة الأزمات) بالنتائج عبر تقارير منتظمة.

في غضون أيام من صدور تعليمات الخلية المركزية، و التي تمّ نشرها على نحو واسع من قبل أجهزة أمن النظام في أرجاء البلاد. مع أنّ تعميم مكتب الأمن القومي الصادر في ٦ آب/أغسطس ٢٠١١ (المتضمن تعليمات الخلية المركزية) توجه إلى ست محافظات فحسب، إلّا أنّ التعليمات وزعت فعلياً على المحافظات كافة: ظهر وثائق كثيرة أخرى الامتثال التام لرغبات الخلية المركزية والإذعان إلى لغتها، ويُستشَف ذلك من الأوامر التي نقلت التعليمات من الرؤساء إلى المرؤوسين وحتى التقارير المقدمة من المرؤوسين لرؤسائهم. من

المسؤولون العسكريون والأمنيون

سجّل تغيير رئيس الخلية المركزية لإدارة الأزمات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ نقطة تحوّل أخرى في سياسة الدولة القمعية. في المناطق "الساخنة" في إدلب وحمص وحماة ودعرا، التي شهدت أقوى نشاط للمعارضة، تغيّر دور اللجنة الأمنية الاعتيادي في المحافظة في خريف العام ٢٠١١ تقريباً مع تعيين مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى لقيادة القوى الأمنية في المحافظة. يبدو أنّ القيادة العليا للنظام اعتبرت أنّ اللجان الأمنية فشلت في السيطرة بالكامل على الوضع الأمني المتدهور وبات من الضروري تعزيز عسكري الرد. فجري تعيين هؤلاء المسؤولين العسكريين والأمنيين الجدد بغية محاولة تحسين تنسيق العمليات الأمنية كافة في المحافظة، وبالأخص كرد على تنامي فصائل المعارضة المسلحة ونشاطها. كُلف المسؤول العسكري والأمني بدراسة التوصيات المقدمة من فروع المخابرات/الفروع الأمنية قبل الموافقة على اتخاذ الإجراءات. أصبحت هذه الهيكلية العمود الفقري لرد النظام الأمني عمومًا إلى جانب القوات المسلحة السورية وحزب البعث والمليشيات الأخرى. على مدى الأشهر التي تلت، ترأس كل من الأسد والخلية المركزية تلك الهيكلية وعملوا على تطبيقها وصقلها أكثر فأكثر فيما سعوا إلى استعادة سيطرتهم على البلاد.

على الرغم من التدابير الأمنية المشددة، وعمليات التوقيف المتواصلة، واستنفار البعثيين وغيرهم من الموالين والاستعانة بهم، ونشر الجيش، شهد الصيف استمرار تدهور الوضع في المحافظات. ردًا على ذلك، باشر النظام في شهر آب/أغسطس ٢٠١١، استعراض رده الأمني

بما أنّ مكتب الأمن القومي كان ضمن القيادة القطرية لحزب البعث فقد استطاع من خلال اللجان الأمنية الموجودة في كل محافظة، أن يصل إلى كل الأجهزة الأمنية على مستوى المحافظات كافة.

وفُرت اللجان الأمنية آلية مهمة استطاع النظام من خلالها أن يضمن إرسال المعلومات إلى المحافظات وتوزيعها عليها، وإرسال الخطط والتوجيهات من القيادة الوطنية (الخلية المركزية ومكتب الأمن القومي)، وكانت جميع الأجهزة الأمنية المعنية على مستوى المحافظة تتولّى تنفيذ تلك الخطط والقرارات. وسهّلت اللجان الأمنية أيضًا تدفق المعلومات بين مختلف الأجهزة الاستخباراتية و الأمنية والسياسية والعسكرية ضمن المحافظة حيث أدت تلك اللجان دور هيئة التنسيق الأساسية في جميع المسائل الأمنية.

تشير أدلة وثائقية إلى أنّ اللجان الأمنية في مختلف المحافظات تشابهت في آلية عملها. فكان أمين حزب البعث في المحافظة عادةً ما يشغل منصب رئيس اللجنة الأمنية، وكان المحافظ يمثّل القيادة السياسية عمومًا، أمّا العضوية فكانت تتمثّل برؤساء مختلف فروع الأمن في المحافظة وقائد شرطة المحافظة، مع وجود تمثيل عسكري ما في غالب الأحيان.

على الرغم من كل ما قامت به الخلية المركزية ومكتب الأمن القومي واللجان الأمنية لقمع المعارضة في خلال ربيع وصيف العام ٢٠١١، لم يُعالج الوضع الأمني في سوريا، بل شهد تراجعًا ملحوظًا. فما كان من الاعتداءات على المتظاهرين، والاعتقالات الموسعة التي طالت المعارضين والناشطين الإعلاميين وأعضاء

استهداف وسائل الإعلام

إلى جانب قادة المعارضة وأعضاء التنسيقيات، واصل عناصر أمن النظام تركيزهم على الناشطين الإعلاميين المعارضين، أولئك الذين يتأمرون مع الخارج، في الوقت الذي استمرت فيه وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي بتغطية الأزمة. في شهر أيار/مايو، أرسل رئيس مكتب الأمن القومي كتابًا إلى رئيس شعبة الأمن السياسي طالبًا تزويد مكتب الأمن السياسي بما يلي: "يرجى موافاتنا بالمعلومات المتوفرة من خلال تحقيقاتكم مع الموقوفين الذين حرضوا على التظاهر ولديه في النهاية، تكشف الوثائق عن ممارسات وحشية تعرّض لها المعتقلون، مما يبرز الجوانب المظلمة لسياسات النظام السوري

رحلة الفن صقلها في إيطاليا و عرقها بسجن صيدنايا واستقرت بالرقعة



وأقلام رصاص وبعض الألوان الخشبية، وقمت بتنظيم معرضين للوحات في سجن صيدنايا بالعام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وكانت من أجمل التجارب التي صقلت قدرتي على خلق الفلسفة الفنية وتجسيد الرسومات بشقيها التجريدي والتشكيلي. ويتابع "مصطفى": قضيت في صيدنايا عامان ونصف، وإنطلقت بعدها لإقامة أول مرسوم محترف في شارع المنصور بالرقعة، وانتسبت لنقابة المحامين، إتجهت بعدها كوني إلى المنطقة الفراتية للطبيعة وتصوير الأشياء على ضفاف نهر الفرات، وتولدت مع تلك الفترة مشروع رحلة نهريّة كمحاكاة تاريخية "من توتول إلى ماري" عبر سريان نهر الفرات من الرقعة إلى ديرالزور إلى ريفه الجنوبي، شارك فيها شخصيات ادبية ورمزية وفنية عبر مجموعة من السفن وخلق بيئة طبيعية تعود لحقبة ما قبل الميلاد أثناء مملكة ماري.

من توتول إلى ماري: كسر حاجز الصمت

والرحلة النهريّة بدأت من العام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٨ في طقس صيفي تميز بالفعاليات الفنية والشعرية وإقامة المعارض والتخييم في المناطق الأثرية والطبيعية في الرقعة وديرالزور الممتدة على ضفاف نهر الفرات، وتوقفت الرحلة نتيجة الظروف التي مرت بها الرقعة مابعد ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧، وفي العام ٢٠٢١ بعد تحرير المدينة أعدنا إحياء فعاليات "من توتول إلى ماري" بمشاركة كبرى من المهتمين بالشأن الادبي والفني ولاقت حضوراً كبيراً وتميّزاً. يتحدث "حسن مصطفى": خلال فترة داعش بالرقعة، كان الفن والرسم يعتبر جرماً خطيراً بحسب ذهنية وأدبيات داعش، وقمت

أسامة الخلف

يقولان لي بلطف "أنت الفنان حسن مصطفى" فأجبت، فقال: نحن من شعبة المخابرات" ونريدك لمدة ربع ساعة بالفرع" سؤال وجواب".

يقول الفنان المحامي "حسن مصطفى" صعدت إلى السيارة وتم تعصيب عيوني وقضينا ساعات طويلة حتى وصلنا إلى فرع التحقيق بدمشق التي كانت بدورها لحظة مفصلية في مسيرتي الفنية والسياسية، وكانت تلك الفترة قد شهدت حملة إعتقالات كبيرة طالت العديد من رموز وشخصيات الفن والأدب والسياسة من كافة التيارات، على كامل الجغرافية السورية نتيجة أحداث عصفت بالمنطقة أبرزها حرب الخليج الثانية، وتفكك الإتحاد السوفيتي والمنظومة الإشتراكية وتيارات التحرر ومؤتمر مدريد.

سجن صيدنايا لم يكن أقل شأناً من السجن الصحراوي "تدمر"، حيث يتألف سجن صيدنايا من سجنين "الأحمر" للمعتقلين السياسيين والمفكرين والأدباء والسجن الأبيض، وكنت في السجن الأحمر الذي تعرفت فيه على العديد من الفنانين والكتاب والشخصيات السياسية من التيارات الفكرية والحزبية والسياسية.

خلال فترة إعتقالي في سجن صيدنايا ونتيجة الأيام الصعبة التي لاقيتها، لم أترك شغفي وولهي بالرسم فكانت أدواتي من موجودات الزنزانة كبقايا الأعواد الخشبية، والجدران التي صقلت بها قدرتي على تصوير الأم والقهر وظلمة الزنزانة والكبت، أثناء الفسحة أو التنفس تعرفت على عدد من الشخصيات الفنية والسياسية الذين قاموا بتزويدي بأوراق بيضاء

ثرت على نفسي متابعة تنمية موهبتي بالرسم وترك الدراسة ولكن وبدعم وتشجيع من أخي الأكبر الذي أصر على إستكمال تحصيل جامعي، قام بإقناعي بالعدول عن قراري ورتب لي متابعة دراستي في إيطاليا، وكانت إيطاليا قبلة للرسامين المحترفين والساسة من كل الأعراق والشعوب حيث الحرية الفكرية والفنية، وخضت تجارب عدة وإطلعت على علوم الفن والرسم الهندسي وفلسفة اللوحات، لكن وبعد عامين في إيطاليا ونتيجة الظروف المعيشية والكلفة الباهظة لدراستي في إيطاليا، عدت إلى سوريا، وأتممت الدراسة في كلية الحقوق في جامعة حلب.

الفن أولاً ثم دراسة الحقوق:

يتابع "مصطفى" رغم تحصيلي العلمي ومهنتي كمحامي لم أترك الرسم ولا السياسة، فالملتزمة الذهنية في فكري يرتبط الفن بالسياسة ويمتزجان بشكل وثيق سيما في حقبة الثمانينات والتسعينات وكانت لوحاتي تجسد الألم والحب والحرب، وعملت مجال الكتابة الصحفية لأحد الأحزاب والتيارات الفكرية من خلال زاوية خاصة أجسد من خلالها أطروحات ورؤى المفكرين السوريين والكتاب. ومن خلال تجربتي في إيطاليا إستطعت تطوير ذاتي والرسم بطريقة الحرق على الخشب وأقيمت ثلاثة معارض في الرقعة. لبرهة من الصمت يومئ "مصطفى" ويتابع: بالعام ١٩٩٢ طرق باب منزلي الكائن في حي الحسون بالرقعة فور عودتي من منزل أحد الأصدقاء وكنت قد خالجتته "بأنه سيتم إعتقالي قريباً هكذا أظن" وبالفعل فتحت الباب وإذا برجلين

مدرسية وحصلت على المركز الأول. ويتابع، شهدت مرحلة الستينيات ظهور حركات وأنشطة فنية وحزبية وكان للأحزاب السياسية والحركات الثقافية في تلك الحقبة مكاتب إعداد ثقافية وإعلامية وكنت مهتما

في الحراك الخاص بالقضية الفلسطينية وكان للجهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" مقر في مدينة الرقعة وكنت من الناشطين في ذلك المقر أنا وصديقي "فرحان الحمادة" وكنا نوزع المنشورات والمقالات السياسية الورقية والملصقات الجدارية.

بحسب عدة مراجع ومؤرخين من الرقعة فقد كانت حقبة الستينيات والسبعينيات بالرقعة قد شهدت نشوء ظواهر ثقافية وأدبية ومدارس فلسفية في الفن والأدب والسياسة من كافة التيارات "الشيوعية والناصرية" بالإضافة لمقاهي ومنتديات أدبية وحزبية منها "مقهى البرازيل" الإشر في ذلك الوقت ومقهى المدينة.

خلال تلك الفترة يضيف "مصطفى" حصلت على شهادة الثانوية العامة الفرع العلمي وسجلت في قسم العلوم الاقتصادية التي كانت تجمع بين السياسة والإقتصاد، وهو أمر كنت مشغوفاً بقراءته خاصة في الأدبيات والكتب الفكرية الفلسفية التي قسمت فئات المجتمع وفق النمط الحيواني" رأسمالية، بروتاري، برجوازية، إمبريالية" لكن ولتعاسة الحظ تم تغيير منهج الجامعة واصبحت كلية التجارة والإقتصاد، وهو مادفعني على إثرها وتركزت الجامعة، عاصمة الفن والفلسفة التشكيلية "إيطاليا".

أنطلع لميلاد أول حزب رسمي بالبيئة وقد كتبت المبادئ والأفكار والمحاور وقدمته بشكل رسمي بانتظار الموافقة من قبل الجهات المعنية لأبشر حلمي الذي مر عليه ثلاثة عقود من الزمن.

في أحد أقدم أحياء مدينة الرقعة "حي الحسون" الملاصق للجامع الحميدي ومتحف الرقعة، يقطن الفنان حسن مصطفى، وكانت الزيارة بتوقيت يعشقه كل فنان ملهم "العصر القريب من الغروب"، منزله المتواضع الذي للوهلة الأولى وكأنك في إحدى البيوت الإيطالية والتصميم والترتيب الشخصي لاثاث ومحتويات المنزل، تحدثنا كثيراً عن الفن والسياسة والأم والأمل والعمل.

يقول مصطفى: من رحم المعاناة دوماً يولد فجر عظيم، فأنا ملي صقلت على جدران الزنزانة الحمراء في سجن صيدنايا والسحر الذي ترجم الهوى والجوى هو ظلام الأقبية وصرير حديد العنبر رقم ١٠، لكنها كانت المدرسة الفنية التي طورت هوايتي بالرسم. في خمسينيات القرن الماضي ولد حسن مصطفى في مدينة الرقعة من أصول كردية شركسية وجدة أرمنية في منطقة الدرعية الشعبية غربي مركز المدينة. ويزغ فنه وبراعته في الرسم التشكيلي والتصوير الزيتي منذ نعومة أظفاره في المرحلة الابتدائية، وشارك بأول معرض للهواة عام ١٩٦٦ بتشجيع من عائلته التي عرفت بالثقافة والأدب والعلم. يتحدث "حسن مصطفى" كان البذرة الأولى للرسم عندما رسمت صديقي في المدرسة الابتدائية بالرقعة مما أثار إعجاب معلم الصف الذي بدوره رشحني لمعارض الرسم للهواة مما تسمى أسابيع الصحة

منظمة ترصد انتهاكات حقوق الإنسان والملكية بمناطق سيطرة تركيا شمال سوريا



وفي إطار عملها على مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، منها رأس العين/سري كانيه، قالت اللجنة أن: "لديها أسباب معقولة بأن أعضاء من "الجيش الوطني" استمروا بحرمان الناس من الحرية بشكل تعسفي واحتجاز بعضهم معزول عن العالم الخارجي وبعضهم الآخر بطريقة ترقى إلى الاختفاء القسري، وكذلك استمرار أعضاء من "الجيش الوطني" بارتكاب جرائم التعذيب، بما في ذلك الاغتصاب والمعاملة القاسية والقتل وأخذ الرهائن والنهب، مؤكدة أن هذه الانتهاكات "كلها ترقى إلى جرائم حرب". [5]

فيما وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" عمليات نقل غير قانونية لسوريين إلى الأراضي التركية، واصفة العملية بالنقل القسري من أراضٍ محتلة. [6]

كما كشفت رابطة تآزر للضحايا و"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، في شهر آذار/مارس ٢٠٢٢، عن وجود أكثر من (١٢٠) مفقود نتيجة عملية "نبع السلام" التركية. [٧]

هذا وتأتي الانتهاكات التي يوثقها التقرير خلافاً لاتفاقية وقف إطلاق النار في شمال شرق سوريا، الذي وقعته كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩، حيث أكد الاتفاق في بنده الرابع على أن: "البلدان يكرران تعهدهما بصون حياة الإنسان وحقوق الإنسان وحماية المجتمعات الدينية والعرقية". [٤]

كما تجدر الإشارة إلى أن الشهادات التي قدمها الضحايا تقاطع مع تقارير العديد من المنظمات الدولية والمحلية، التي وثقت اعتقالات واسعة النطاق وحالات تعذيب، ارتكبتها مختلف أطراف الصراع في جميع المناطق السورية. إذ رصدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في تقريرها الصادر في آذار/مارس ٢٠٢٣، استمرار تفشي الاعتقال التعسفي والاستخدام المتزامن للتعذيب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية و"هيئة تحرير الشام" و"قوات سوريا الديمقراطية" و"الجيش الوطني السوري".

يعرض هذا التقرير خلاصة ٦٢ إفادة جمعتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال العام ٢٠٢٢، من ناجين/ات تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة في منطقتي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، اللتين سيطرت عليهما فصائل سورية معارضة مدعومة من تركيا بعد عملية عسكرية أسمتها تركيا باسم عملية "نبع السلام" في ٢٠١٩.

من الجدير بالذكر، أن هذا التقرير جزء من مشروع أوسع لدعم ضحايا التعذيب في سوريا، وتحديداً في المنطقة الشمالية منها، والذي بدأت "سوريون" العمل عليه مع شركاء محليين منذ العام ٢٠٢١. حيث نُشرت ورقة مشتركة آنذاك تحت عنوان: "الاحتجاز التعسفي والتعذيب سياسة اضطهاد ممنهجة في شمال غرب سوريا"، وثقت خلاصة ٤٠ مقابلة مركزة تم إجراؤها مع ناجين وناجيات تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب على يد مجموعة من المجموعات المسلحة المختلفة في شمال غرب سوريا في العام ٢٠٢١.

تنوعت أساليب التعذيب وسوء المعاملة والإهانات، التي كشفت عنها الشهادات الحديثة والبالغ عددها ٦٢ إفادة، ما بين اللكم والصفع والركل، والضرب بالعصي والجلد بالكبل الرباعي والحرق بأعقاب السجائر واستخدام طريقة الشبح (البلانكو) إضافة إلى الصعق بالكهرباء.

أظهر تحليل الشهادات الذي قامت به "سوريون" عن استهداف واضح للكردي، فقد بلغ عددهم/ن (٤٦) ضحية، فيما تم توثيق (١٦) حالة تعذيب ضد سكان آخرين من عرب المنطقة.

تورطت معظم الفصائل التابعة للجيش الوطني السوري/المعارض بعمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب، إلا أن أسماء فصائل محددة تم ذكرها بشكل أكبر من باقي المجموعات

ومنذ العام ٢٠١٦، شنت تركيا ثلاث عمليات عسكرية في شمال سوريا، بالتعاون مع مجموعات مسلحة سورية تسمى نفسها "الجيش الوطني السوري"، بهدف محاربة قوات سوريا الديمقراطية، وهي عمليات (درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام).

وأُسفرت تلك العمليات عن احتلال تركيا وحلفائها لمساحات واسعة من الأراضي السورية، وتهجير مئات الآلاف من السكان الأصليين، وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والملكية.

ووفقاً لتقارير حقوقية ومراقبين، فإن ميليشيات "الجيش الوطني السوري" ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات خطيرة، مثل القتل والتعذيب والاختطاف والاعتصاب والتهجير القسري والتمييز العرقي والديني، بحق السكان المدنيين في المناطق التي احتلها. كما قامت تلك الميليشيات بالاستيلاء على منازل ومحلات وأراضي السكان، وتدميرها أو تحويلها إلى قواعد عسكرية أو إسكان عائلات أخرى فيها بهدف توطئتهم فيها وتغيير ديموغرافية المناطق ذات الخصوصية الكردية، وسرقة واتلاف وثائق وأوراق الملكية، ومنع السكان من العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم.

وقد أثار انتهاكات استنكاراً واسعاً من قبل المنظمات الدولية والمحلية، وطالبت بوقفها ومحاسبة المسؤولين عنها، وإعادة السكان المهجرين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، وأكدت أن هذه الانتهاكات تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

وفيما يلي رابط تقرير منظمة بيل: انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية بعد عام

أصدرت منظمة "بيل" المدنية لتفعيل دور الفئات المجتمعية المختلفة، ومركزها في شمال وشرق سوريا، تقريراً بحثياً يوثق الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها السكان الأصليون في منطقتي رأس العين وتل أبيض في شمال شرق سوريا، على يد القوات التركية وفصائل الجيش الوطني السوري، منذ بدء العملية العسكرية "نبع السلام" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

واستند التقرير إلى ٧٥ مقابلة فيزيائية مع الأهالي المهجرين من المنطقتين، الذين يقيمون حالياً في محافظة الحسكة ومخيم تل السمن في الرقة، والذين تم تهجيرهم والاستيلاء على ممتلكاتهم أثناء العملية العسكرية وفي الأعوام التي تلتها.

وأبرز التقرير أمثاطاً رئيسية للانتهاكات الواقعة على حقوق السكن والأراضي والملكية، وهي الاستيلاء على منازل السكان ومحلاتهم التجارية وإسكان أشخاص آخرين في المنازل المسلوقة، والتدمير غير المشروع لعقارات السكان، والاستيلاء على الأراضي الزراعية وقطع وتجريف الأشجار، وتحويل العقارات والأراضي لقواعد عسكرية، وذلك بمشاركة ومراقبة من القوات التركية.

وكشفت التقرير أيضاً عن انتهاكات مرافقة لعمليات الاستيلاء والاعتداء على الممتلكات العقارية، مثل سرقة مفروشات المنازل وبيعها أو حرقها وتخريبها، واتلاف وثائق وأوراق الملكية، وإهانة واعتقال وتعذيب البعض ممن اعترضوا على عمليات الاستيلاء على ممتلكاتهم وعدم السماح للسكان بالعودة حتى لدفن موتاهم.

وأشار التقرير إلى أن هذه الانتهاكات تشبه تلك التي رافقت عملية غصن الزيتون في منطقة عفرين.



برسائل التهئة: هل تطور موقف الكويت تجاه النظام السوري

زلزال شمالي سوريا وجنوبي تركيا الذي وقع قبل نحو عام، أثار بشكل كبير على الساحة الدبلوماسية، حيث أصبح مفتاحاً أساسياً لإعادة توجيه النظام السوري في الساحة العربية. تمثل إعادة الانضمام لجامعة الدول العربية برعاية سعودية مباشرة خطوة استراتيجية، تلتها إعادة تعزيز العلاقات مع إيران، الشريك الذي يتحكم مشتركاً مع روسيا في القرارات السياسية والأمنية والعسكرية في سوريا.

يسعى النظام السوري إلى جذب الدول العربية الجديدة، مثل الكويت، في محاولة لإعادة بناء العلاقات وتحقيق التطبيع. هذا يأتي بعد أكثر من عقد من الزمن على قطع العلاقات بين الكويت وسوريا بسبب الجرائم التي ارتكبتها النظام ضد السوريين منذ عام ٢٠١١، دون حدوث أي تغيير في سياسته.

على الرغم من عدم تحقيق النظام السوري لأهدافه الاقتصادية المتعلقة بالعودة إلى الجامعة العربية، إذ انهارت الوضعية الاقتصادية، وتراجعت قيمة الليرة السورية أمام الدولار، يستمر في سعيه لإعادة بناء العلاقات مع الدول العربية، مما يمكن أن يكون مفتاحاً للتعويم الدولي.

تحاول السلطات السورية التقريب العربي على الرغم من استمرار تصدير الكبتاغون من مناطق سيطرتها بتسيق مع إيران، وتوجيه هذه الشحنات إلى المملكة الأردنية ودول الخليج، بما في ذلك الكويت.

تأتي فشل لجنة الاتصال العربية في القاهرة

التي تم تشكيلها منذ آب الماضي، في تحقيق تقدم على ما يعرف بـ "الانفتاح العربي على دمشق"، حيث لم تتمكن من حل الملفات العالقة المتعلقة بعودة اللاجئين ووقف تهريب المخدرات والكتباغون، والمشاركة في مسارات الحل السياسي. يظهر أن النظام السوري يسعى إلى التقرب واستجداء التطبيع مع الكويت، حيث قام رئيس الوزراء السوري، حسين عرنوس، ووزير الخارجية، فيصل المقداد، بإرسال تهاني إلى نظرائهم الكويتيين بمناسبة توليها المناصب الجديدة في الحكومة.

نشرت سفارة النظام السوري في الكويت تغريدتين منفصلتين على موقع "إكس" يوم الإثنين، حيث أعربت في الأولى عن تهئة رئيس الوزراء السوري حسين عرنوس للشهيد محمد صباح السالم بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء في دولة الكويت. وفي التغريدة الثانية، قدم وزير الخارجية السوري فيصل المقداد التهاني لوزير الخارجية الكويتي عبد الله علي اليحيا بتعيينه وزيراً للخارجية أعرب المقداد عن تمنياته بالنجاح في مهامه الجديدة والتطلع للعمل المشترك لتعزيز العلاقات الوثيقة بين البلدين والشعبين.

على الرغم من تلقي وزير الخارجية الكويتي الجديد التهاني من عدة دول، إلا أن المواقع الرسمية لوزارة الخارجية الكويتية ومجلس رئاسة الوزراء لم تشير إلى أي رد رسمي على التهئة السورية، ولم يتم نشر أي اتصال أو تفاعل رسمي من الجانب الكويتي..

في عام ٢٠١٢، أصدر مجلس الأمة الكويتي بياناً يعبر عن استنكاره للجرائم الإنسانية التي ارتكبتها النظام السوري ضد شعبه، داعياً في الوقت ذاته الحكومة إلى دعم الشعب السوري المنكوب. كما أعرب المجلس عن دعمه لانضمام الكويت إلى الدعوات التي تطالب بإحالة جرائم النظام البعثي السوري إلى محكمة الجنايات الدولية بما أنها تعتبر جرائم حرب.

في شباط من نفس العام، قامت الكويت بطرد سفير النظام السوري بعد اقتحام السفارة، وأغلقت سفارتها في دمشق، ووافق مجلس الجامعة العربية على وقف التعامل السياسي مع النظام السوري وفتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية.

على مر السنوات اللاحقة، كانت الكويت من بين الدول الرائدة في دعم الشعب السوري من خلال جهود إغاثية وإنسانية، بما في ذلك حملات التبرع الشعبية والمنح الحكومية والمشاريع.

استضافت الكويت ثلاث مؤتمرات للمانحين بالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم الوضع الإنساني في سوريا في الفترات (٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥)، وشاركت بفاعلية في عدد من المؤتمرات الدولية الأخرى المتعلقة بدعم الوضع الإنساني.

كما قدمت الكويت، خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن (٢٠١٨ - ٢٠١٩)، مبادرات وقرارات متعددة تهدف إلى تخفيف معاناة الشعب السوري وتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية إليه.

وعلى الرغم من قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع النظام السوري، أبقّت الكويت على حركة الطيران التجاري لخدمة نحو ١٧٠ ألف سوري يعيشون في البلاد. في ١٢ فبراير ٢٠٢٣، أكد وزير الخارجية الكويتي آنذاك، الشيخ سالم العبد الله الصباح، بعد مرور أسبوع على وقوع زلزال، عدم وجود خطط للانضمام إلى الدول العربية الأخرى في إعادة التواصل مع رئيس النظام السوري، وفقاً لتصريح لوكالة "رويترز".

على الرغم من عدم متابعة الكويت للخطوات السياسية لإعادة التواصل مع النظام السوري، قامت بإعادة النظام إلى عضوية جامعة الدول العربية، مع الحفاظ على موقف ثابت يدعو إلى بناء الثقة من جانب النظام ودعم الجهود للتوصل إلى حل سياسي في سوريا.

في إطار هذا، أكد وزير الخارجية الكويتي حينها على الوحدة والأمانة الإقليمية لسوريا، ورفض التدخل الخارجي في شؤونها. وخلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر والأردن والعراق في جدة في ١٣ إبريل، شدد الوزير على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يحافظ على وحدة وأمانة سوريا.

بعد الزلزال، استغل النظام وحلفاؤه أي زيارة رسمية إلى دمشق لالتقاط صور تظهر التواصل مع المسؤولين العرب بجانب بشار الأسد.

في هذا السياق، نشرت صحيفة القيس الكويتية في ١٨ إبريل ٢٠٢٣ خبراً يفيد بأن

وزير الخارجية الكويتي سيتوجه إلى دمشق في أول زيارة رسمية منذ بداية الثورة قبل ١٢ عاماً. وذكر المصدر الحكومي أن الزيارة تأتي في سياق الانفتاح العربي على عودة العلاقات مع النظام السوري والأجواء التصالحية في المنطقة.

مع ذلك، حذفت الصحيفة الخبر بعد فترة من نشره، دون توضيح. وأكدت وزارة الخارجية الكويتية عدم صحة الخبر وشددت على ضرورة التحري الدقيق في نقل الأخبار وتجنب الشائعات والمعلومات غير الصحيحة.

بعد مرور نحو ٧ أشهر على عودة النظام السوري إلى عضوية الجامعة العربية، تحافظ الكويت على موقفها الراض لإقامة أي علاقة مع النظام أو ممثليه. يتجلى ذلك في عدم رد رسمي من الكويت على رسائل التهئة التي أرسلها النظام، متمثلة في خطوة تماشي مع موقفها الدبلوماسي.

وفي تصريحات خاصة لموقع "تلفزيون سوريا"، أكد مصدر دبلوماسي كويتي، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن لدى الكويت موقفاً مبدئياً من الأزمة السورية، وهو الموقف الرسمي للدولة، والذي يسعى إلى حل سياسي بموجب القرار ٢٢٥٤ برعاية أممية.

وأوضح المصدر أن الكويت قبلت عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية استجابة لرغبة الدول العربية واحتراماً للإجماع العربي، ولكنها في الوقت نفسه لم تقم بإعادة تأسيس العلاقات مع النظام، مؤكدة على استقلاليتها في هذا الصدد.

الشرعية القانونية للمجتمع الدولي في الدفاع عن مصالحه الاقتصادية في البحر الأحمر



المعتصم الكيلاني

حاسماً في تحديد شرعية التدخل العسكري. يُعتبر دعم مجلس الأمن لتدخل التحالف الدولي دليلاً على شرعية هذا التدخل وتأييد الجماعة الدولية له لتحقيق الاستقرار في المنطقة. يثني القرار ٢٧٢٢ على جهود الدول الأعضاء في تعزيز سلامة السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر ويحث على احترام حقوق السفن والحريات الملاحية ويدين هجمات الحوثيين على السفن.

الدفاع الشرعي: تصبح الحاجة إلى الدفاع عن الأمان القومي والتحالفات الإقليمية دفاعاً شرعياً يبرر التدخل العسكري في وجه التهديدات الحوثية وضمان الأمان.

القانون الدولي الإنساني:

يجب على التحالف الدولي الالتزام بقوانين النزاع المسلح وحقوق الإنسان، مع تجنب الأذى المفرط للمدنيين والبنية التحتية الحيوية.

محور الشر:

تأثير إيران في المنطقة والضرورة الملحة للتصدي له تضع الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط محور الشر في مقدمة الأولويات، حيث تظهر إيران بوضوح كمرکز للتأثير السلبي على الأمان الإقليمي. إيران وحلفاؤها يشكلون محوراً للنفوذ والتدخلات ذات الأبعاد السلبية.

تأثير إيران وسيطرتها على قرارات محورها: تُظهر إيران بوضوح كمرکز للتأثير السلبي في المنطقة، مما يثير قلقاً حقيقياً بين الدول الجارة والمجتمع الدولي.

يزيد تأثير إيران من التوترات ويعرض السلام والاستقرار للخطر.

ضرورة التصدي لمحور الشر:

من خلال فرض إرادتها على دول محورها، ينبغي التفكير بجدية حول الحاجة الملحة للتصدي لهذا المحور الذي يشكل تهديداً حقيقياً للأمان الإقليمي والعالمي. يمكن أن تكون هذه التجربة محفزاً للتدخل العسكري، خاصة مع التهديد الكبير الذي يشكله النظام السوري.

التدخل العسكري ضد النظام السوري: تتسم الحاجة إلى التدخل العسكري ضد النظام السوري بالضرورة الإستراتيجية، حيث يُعدُّ تورط النظام السوري في تجارة الكبتاغون بمثابة خطر كبير على الأمان العالمي. يصدر النظام السوري اليوم كمرکز رئيسي لإنتاج هذه المواد السامة، مما يستدعي التحرك الفوري لمنع انتشارها والحد من الأضرار.

دعوة للتحرك الدولي:

بالنظر إلى هذه التحديات الجديدة، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة وحازمة لمواجهة تلك التهديدات، سواء من خلال التدخل العسكري المنسق أو من خلال زيادة الضغط الدبلوماسي على الأطراف المعنية. يتطلب تحقيق الأمان الإقليمي والعالمي تعاوناً دولياً فعّالاً للتصدي لمحاولات إيران وحلفائه في تقويض الاستقرار ونشر الفوضى في المنطقة. أمثلة تاريخية: تُسلط الأمثلة التاريخية الضوء على كيفية استخدام التدخل العسكري

للتعامل مع تحديات الأمان البحري وحماية الممرات المائية الحيوية، وتبرز أهمية تحقيق توازن بين الضرورة الاستراتيجية للتدخل وضمان الامتثال للقوانين الدولية.

أمثلة تاريخية لتوضيح شرعية التدخل العسكري في بعض السياقات. هنا هي توضيحات أكثر للأمثلة المطروحة:

تدخل ضد قرصنة الصومال:

فترة القرصنة في الصومال، كانت المياه البحرية قد شهدت أنشطة قرصنة متزايدة تهدد حركة الملاحة الدولية وتجارة الشحن. نظراً للتأثير الكبير على الأمان البحري، قامت بعض الدول والتحالفات الدولية بالتدخل العسكري لمواجهة هذا التهديد. تم استخدام القوة العسكرية لتأمين الممرات المائية، وضمان سلامة السفن والبحارة، وحماية حرية الملاحة في تلك المناطق المتأثرة.

تدخل في مضيق هرمز:

حالة مضيق هرمز، الذي يعد ممرًا حيويًا لتجارة النفط الدولية، قد شهد تدخلًا عسكرياً لضمان استمرارية التجارة الدولية وحرية الملاحة. تحدث هذا التدخل نتيجة لتصاعد التوترات في المنطقة وتهديدات محتملة للملاحة في هذا المضيق الحيوي. الغاية من هذا التدخل كانت حماية السفن والضمان أمان الممرات المائية الحيوية للاقتصاد العالمي.

هذه الأمثلة تسلط الضوء على كيفية استخدام التدخل العسكري للتعامل مع تحديات الأمان البحري وحماية الممرات المائية الحيوية،



وتبرز أهمية تحقيق توازن بين الضرورة الاستراتيجية للتدخل وضمان الامتثال للقوانين الدولية.

المصادر:

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS).

القرارات المتعلقة بالتدخلات العسكرية من مجلس الأمن الدولي.

أمثلة على التدخل العسكري لحماية الأمان الغذائي العالمي.





غسان المفلق



فريد ماهوتشي



بقدر ما حرص ويحرص قادة النظام الإيراني على ضمان استمرار دورهم المشبوه في بلدان المنطقة والعالم وتوسيع دائرة نفوذهم، فإنهم حريصون أشد الحرص على إطلاق خطب وتصريحات متباينة يؤكدون من خلالها على حرصهم على أمن واستقرار والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدانها، مع ملاحظة إنهم يشفعون دائماً بتصريحاتهم وخطبهم هذه بالمطالبة بخروج القوات الأمريكية، خصوصاً من المنطقة والمطالبة بعدم التدخل فيها من أجل ضمان أمنها واستقرارها.

على مر العقود الثلاثة المنصرمة بشكل خاص فإن الدعوات التي انطلقت من جانب النظام الإيراني من أجل ضمان أمن واستقرار بلدان المنطقة وعدم المساس بأمنها وسيادتها الوطنية، فإن مراجعة بسيطة جدا بين ما قد طالب ودعا إليه قادة هذا النظام قولاً وما قد قام به فعلاً خلال العقود الثلاثة المذكورة، تبين تناقضا صارخا فيما بينها وإن تلك الدعوات والمطالب النظرية المنمقة والبراقة لم تكن سوى مجرد فقاعات أمام ما قد قاموا به إزاء ذلك، وإن حروب الخليج من تحرير الكويت إلى احتلال العراق، تجسد ما قد ذكرناه بكل وضوح وتؤكد إن النظام الإيراني يفعل خلاف ما يقوله.

في مجال برنامجه النووي، فإن قادة النظام الإيراني أكدوا دوماً على سلمية هذا البرنامج وعدم وجود أية جوانب عسكرية فيه وحتى إنهم لم يشككوا بل وحتى نددوا بالمعلومات التي كانت منظمة مجاهدي خلق قد أعلنتها بصدد الجوانب السرية ذات البعد العسكري في هذا البرنامج، ولكن ومع مرور الزمن، تبين مصداقية المعلومات التي أعلنتها مجاهدي خلق، ومن إن ما كان يقوله هذا النظام بشأن نواياه السلمية في برنامجه النووي، مجرد هواء في شبك! في مجال انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، والتي استندت في خطبها العام على معلومات حصلت عليها مجاهدي خلق من شبكاتها الداخلية في إيران، وبموجبها تم إصدار ٧٠ قرار إدانة دولية بحق هذا النظام لمواظبته على انتهاكات حقوق الإنسان وبصورة منهجية، فإن الذي يجب أن نشير إليه هنا هو إن هذا النظام قد حرص دائماً على التأكيد في بياناته وأدبياته "النظرية"، على حرصه على حقوق الإنسان وعدم انتهاكها، ولكن ما قد حدث خلال الأعوام الأخيرة بشكل خاص من دون نسيان ماضيه الأسود في مجزرة السجناء السياسيين عام ١٩٨٨، قد أثبتت وبصورة عملية كذب مزاعمه وأقواله الواهية بشأن حرصه على عدم انتهاك حقوق الإنسان.

أما في مجال تدخلاته في بلدان المنطقة فحدث

إلى إجابات في الكتاب للأسف غير موجودة. ثمة عامل ذاتي آخر لعب دوراً في هذا التصنيف الإدرسي: وهو الصراع السياسي والقومي الكردي مع تركيا، كل من تدعمه تركيا هو فصيل إرهابي بشكل أتوماتيكي تقريباً عند الصديق إدرسي. من جهة أخرى جيش الإسلام لم يصنف كتنظيم إرهابي، رغم كونه تنظيم متطرف، لكنه مارس الإرهاب في وقائع عديدة. مثال: ٩ ديسمبر ٢٠١٣، تم اختطاف زيتونة مع زوجها وأهل حمادة وسميرة خليل وناظم حمادي، في بلدة دوما معقل قيادة جيش الإسلام آنذاك، بزعماء زهران علوش. مثال آخر "وضع مدينتي في أقفاص وعرضهن في شوارع دوما". مع ذلك لم يتم تصنيفه أميركياً بوصفه تنظيم إرهابي في تلك الفترة.

هذه كانت ملاحظات على الهامش. الآن لوعدنا إلى ظاهرة الإرهاب نفسها كما تناولها الكتاب وحشد إدرسي كل عدته المعرفية والوثائقية من أجل أن يبرهن على أن نشوء ظاهرة الإرهاب يعود إلى أسباب ذاتية بشكل عام، وأحياناً سيكولوجية، سواء عند الإرهاب الإسلامي أو اليساري الذي نشأ في أوروبا، وخاصة ألمانيا وإيطاليا. لم يعر الصديق إدرسي أدنى اهتمام للدور المركزي لترايبية القوة في العالم الحديث والمعاصر لنشوء ظاهرة الإرهاب على مستوى العالم من جهة، وعلى صعيد الدول الإسلامية من جهة أخرى. رغم إشارة عابرة للصديق إدرسي في الصفحة ٥٨ من الكتاب لدور الدول الكبرى في نشوء ظواهر الإرهاب في دول أخرى صغيرة أو كبيرة. لكن هذه الإشارة السريعة لم تأخذ حقها لاحقاً في البحث. هذه نقطة ضعف واضحة في الكتاب.

انتقل إلى النقطة الأخرى التي استوقفتني وتستحق النقاش رغم أنها

لا تغفل الصديق إدرسي وناقش جانب منها من خلال التمييز بين النضال المسلح للشعوب من أجل تقرير مصيرها، وبين نشوء تنظيمات إرهابية. لهذا من الصواب الحديث "أنه ليس كل تطرف هو إرهاب ولكن كل إرهاب هو تطرف" وضعت هذه العبارة بين مزدوجتين لأهميتها بالنسبة لرؤيتي لموضوع الإرهاب. هذه النقطة جوهرية في تعقب حيثيات التصنيفات لهذه التنظيمات المتعددة التي تقوم بها جهات دولية متعددة وفقاً لأجنداتها السياسية في كل مرحلة. أليست الأحزاب السياسية اليمينية في بعض دول أوروبا متطرفة "حد العنصرية" أحياناً؟ لكن هل هذه الأحزاب إرهابية مثلاً؟ لهذا لا يكفي التوصيف البراني للحركات السياسية بالقول إنها إرهابية أو غير إرهابية، خاصة من جهة القبول بتصنيفات الدول الكبرى على بياض، ومن جهة أخرى عندما نريد الحديث عن هذه التنظيمات يجب الغوص في تفاصيل علاقاتها مع دول بحد ذاتها يجب الوقوف عند جاهزيتها اللوجستية ومن أين تأتي بالأموال التي تحتاجها وهي أموال ليست قليلة، ولا يمكن أن تأتي من تبرعات صغيرة.

كنت أتمنى على الصديق إدرسي الغوص في مثال ما واحد على الأقل لتبيان الآلية التي يحوز الإرهاب فيها على الدعم المالي من دولة ما. لأن هذا مهم إلى درجة يمكن أن تغير وجهة نظر الباحث نفسه أحياناً هنا كان جدير بالملاحظة مثال دعم أميركا لتنظيم القاعدة في الثمانينيات من القرن الماضي في أفغانستان بعد التدخل السوفيتي هناك، وكيفية إيصال هذا الدعم وعن طريق أية دول بما لا يخالف الدستور الأمريكي هذا أيضاً يقودنا إلى الخاتمة لهذه العجالة عن الكتاب.

لهذه العجالة عن الكتاب، لأنه مرجع حقيقي يمكن العودة إليه والكتابة عنه مرات عديدة.

التطرف لا يناقش من منظور الخطاب الديني عموماً ولا من منظور الخطاب النفسي مؤسسيه، كما حاول الصديق إدرسي الكتابة أيضاً عن هذا الأمر، بل يناقش من منظور الحقل السياسي (علاقات السلطة - ممارسات القوى - المصالح السياسية والاقتصادية وراء نشوء هذه الظاهرة). مثال: من ينظر لتاريخ سوريا لا يجد مؤسسة واحدة راسخة تحمل فكراً متطرفاً وإرهابياً بالمعنى المطروح من أين أنت داعش أو غيرها إذا؟ هل من الخطاب الديني أم من علاقات سياسية وأجندة سياسية وراءها دول، وإلا من أين لداعش في بداية حملتها رتل ضخم من سيارات الدفع الرباعي اليابانية الحديثة جداً؟ من أين تدفع لباس ورواتب مقاتليها؟

مثال آخر إرهاب حزب الله في سوريا ولبنان قبلها، ألم يعترف حسن نصر الله نفسه بتلقيه كل أموال الحزب من إيران. هل تدفع إيران كل هذه الأموال كرامة لعميون السيد؟ حزب الله قتل المدنيين في لبنان بتفجيرات، وتسبب في قتل الكثير من المدنيين في عدة معارك خاضها داخل لبنان، ثم في سوريا كم قتل حزب الله من السوريين المدنيين؟ ألم تصنف أميركا حزب الله بوصفه حزباً إرهابياً؟ إذا لماذا تناقش وضع الحزب ونشاطه مع الملالي في طهران؟ إذا هل تشكلت هذه التنظيمات الإرهابية بناء على أيديولوجية إسلامية فقط أم بناء على علاقات السياسة والمصالح؟

في الختام، كل هذه الملاحظات السريعة تعني مدى جدية الكاتب ومدى الجهد الذي بذله من أجل مشروع كبير. بقي نقطة واحدة ربما أناقشها في مادة قادمة تتعلق بالعلاقة



الكوردي في غرب كردستان.. وأزمة "التحليلات"



عز الدين ملا

كثيراً ما نرى اجتهادات للعديد من الكورد في التجمعات الإجتماعية أو السياسية وحتى على وسائل التواصل الإجتماعي حول الدخول في شؤون الدول الأخرى مما فيهم الدول الكبرى وحتى الإقليمية، وهم يتفنون في التحليل والتبسيط والاستنباط والتعليق للسياسة الإقليمية والدولية، يعمقون بالتفكير في التحليل لكل ما يجري على الساحة العالمية.

يستهنون بالقرار لدولة ما أو رئيس ما أو مسؤول ما أصدره أو إصدارها. بالنسبة لهم قد يكون قرارا يتوجب إصداره وتنفيذه لمصلحة قد تكون مخفية لغيرهم، أما ذلك الكوردي يبدأ بالاستهزاء والسخرية فقط لأن هذا القرار غير مقنع أو أنه غير مقنع بذلك القرار، دون أن يتحرى أو يبحث عن سبب قيام تلك الجهة بإصدار القرار، وأن يعمل على الاستفادة من تجاربهم السياسية لغاية مصالح قضيتهم.

من يقرأ هذه العبارات سوف يسأل، إذا كان ذلك الكوردي مبدعاً في التحليل والتبسيط، فلماذا لا يجتهد ويتفنن في تحليل وضعه المزري؟، ولماذا لا يحلل ولا يتعمق في تحليل ظروفه وسياسته وأوضاعه والبحث عن العقدة والمشكلة التي جعل منه مثار التشفي؟ واستنباط أدوات البحث عن الحلول تنفيذ في إخراج من حالته الكارثية، طبعاً هذا الحديث عن كورد سوريا.

وَجَبَّ على الكوردي قبل ان يتوجه إلى تحليل سياسات غيره، أن يتحرى عن سياسته وسُبل التعامل مع أخيه الكوردي، وأيضاً كيفية تعامله مع من يقابله، واقصد المكونات المتعايشة بجواره، حتى الآن لا يستطيع الكوردي شرح معاناته وحقوقه المهضومة لها، فقط ما يقوم به إلقاء اللوم على الآخر وأنهم هضموا حقه ومارسوا عليه الظلم والقهر والحرمان!!، لماذا لا يسأل ذلك الكوردي عن السبب؟ لماذا يتوقع ويتحور على نفسه ولا يفتح آفاق إيصال ما يعانونه أو يحسونه؟

يشد المواطن الشرقي في انتباهه إلى كل ما يجري الآن على الساحة الإقليمية والدولية، ويزيد من متابعته للشاشات الفضائية لمعرفة آخر الأخبار عن كل ما يحصل في ساحات الصراع، ويزيد من تركيزه إلى كل التحليلات والآراء لشخصيات سياسية واقتصادية وعسكرية، ومن ثم يُخلق لديه حالة تشويش وعدم فهم لكل ما يدور في أفلاك السياسة والمصالح، وهكذا تتحول الحالة إلى فقدان الأمل وعدم الثقة وتشكل لديه عقد نفسية تحليلية مزمنة.

لذلك يتحول هو نفسه إلى محلل ويعطي رأيه في السياسات الإقليمية والدولية ويفسر كل حركة أو حدث على حسب فهمه ومداركه والتي تكون دون ثقافة أو وعي، فيتخطط بالبراهين الغير واقعية كما يصطدم بمن حوله، كما هو الحال في الوضع الكوردي.

تكثر الاجتهادات الكوردية السورية في التنفن بالحلول السياسية لـ العديد من الدول العالمية، كما تعج الصفحات الزرقاء الفيسبوكية بالتحليلات والتعليقات للحرب الروسية الأوكرانية وما يجري من سياسات داخل تركيا أو بين تركيا وأمريكا أو روسيا وإسرائيل، ويتفنن في طرح تحليلاتهم وتعليقاتهم على سياسة هذه الدول أو سياسة تلك الدولة،

كما الآن وهم يطبقون تلك الفنون على الحرب الروسية الأوكرانية وموقف أمريكا وسياستها تجاه هذا الحرب وكذلك حرب إسرائيل وحماس وموقف الدول الكبرى تجاهها وأيضاً سياسات دول الخليج من تحركات المصالح والمقايضات الدولية، دون أن يُسَخَّر هذه الاجتهادات والتفنن في التحليلات ووضع الحلول لحالته المزرية الذي وصل إلى الحضيض.



لفرض حاجزاً قوياً بين الكورد والعرب، وهذه العنصرية التي تمارس ضد الكورد حصيلتها تلك السنوات، ولا يمكن إزالتها بسهولة.

إن ما يقوم به الكورد من اجتهادات في التحليلات السياسية والتفنن في شرح سياسة هذه الدولة أو تلك الدولة، بأن يدخروا تلك الجهود في خدمة إفهام الآخر بقضيته وحقوقه وأهمية التشارك والتعاون بين جميع المكونات السورية من أجل تخفيف الضغوطات والأعباء حتى الوصول إلى الدول المعنية بالشأن السوري إلى حلول سياسية ينهي المشكل السوري.

ما تمرُّ به المناطق الكوردية من أحداث وسياسات قد تكون كارثية، ومنه، يتطلب من الكوردي فهم هذه الأحداث والسياسات من خلال ادخار اجتهاداتهم في تحليل سياسات الدول المتصارعة وفهمها، والبحث عن ما يتوجب فعله من حركة سياسية تنفيذ في إخراج مناطقهم من هذه الدوامة الكارثية بأقل الخسائر. وأن يعلم الكوردي أن كل ذلك لا يمكن

الدول ديمقراطية، والوضع المعيشي في أوجه، كل ذلك كانت لوجود تلك الأفكار والقيم التي تُعبر عن التسامح والمساواة.

تغيّرت المفاهيم السورية تلك بعد وصول نظام الأسد إلى الحكم، زرع ثقافة الكراهية والحقد والحسد في نفوس السوريين، ففرق بين جميع المكونات، وأكثر المكونات معاناة هم الكورد نتيجة لعب السلطات البعثية الحاكمة على وتر الوحدة العربية وأن الكورد حجر عثرة في وجه هذه الوحدة اتهمهم بالانفصالية. هذه المفاهيم تغلغلت في نفوس العرب السوريين، بذلك شكّلت الأنظمة البعثية حاجزاً بين الكورد والعرب.

هنا كانت المضلّة، حيث تقوقع الكوردي على نفسه وتكور في مجتمعه فقط، ولم يحاول التواصل وإفهام الآخر ان كل تلك المفاهيم الثقافية مغالطات بعثية غرستها في عقولهم ونفوسهم إلا ما ندر من محاولات ولكن كانت خجولة ك إعلان دمشق، ولكن لم تكن في المستوى المطلوب. لذلك كانت سنوات حكم البعث كافية

بأتي الكوردي ويقول، أنهم لا يقبلونا ولا يريدوننا، دون ان يحاولوا يحكمون على عدم قبول الآخر له، حتى ولو كان ذلك البعض من الآخر مغطس من أسفله إلى أعلاه في الأفكار العنصرية والشوفينية التي تمّ غرسها في عقولهم لسنوات طويلة، وجب عليه - أي على الكوردي - ألا يستسلم لذلك، بل عليه أن يعمل على ذكر كل القيم والأفكار التي تحقق التسامح والمحبة والوفاء والتواصل والعمل بها مع نفسه ومن ثمّ مع الآخر، ودفن المقابل له على تغيير تلك الأفكار والمعتقدات الخاطئة.

ألا يذكر الكوردي عند تأسيس سوريا الحالية، أم يكن هو المميز والثائر والمدافع عن هذا البلد، أم يكن أول رئيس لسوريا من إصوله وكذلك من لحقه من الرؤساء.

حتى ذلك الحين كان الكوردي المثل الأعلى للشعوب السورية في الإخلاص والشجاعة والوفاء والبناء، كانت سوريا من أرقى

الرأسمال السياسي... وتشكيل النخبة



باسل كوفيفي

ولعل أهم مصادر الرأسمال السياسي المتنوعة تتوفر من خلال الكاريزما والشخصية و بناء شبكة اجتماعية قوية و تطوير خبرة متخصصة والسلطة المؤسسية ..

بالمقابل هناك وجهات نظر مختلفة حول دور الشبكات في بناء الرأسمال السياسي ، كونها ضرورة لبناء لأنها توفر منصة للأفراد والمجموعات لتبادل أفكارهم، واكتساب الدعم، وبناء العلاقات ، بينما يجادل آخرون بأن الشبكات يمكن أن تكون عائقاً لبناءه ، حيث يصبح الأفراد داخل الشبكة يركزون على أفكارهم الخاصة ويغفلون الصورة التشاركية ،

بالرغم من إنها توفر بناء الثقة والمصداقية والوصول الى المعلومات وتعبئة الموارد البشرية اللازمة للتأثير على الآخرين ، فإن ذلك يستغرق بعض الوقت والجهد مع الدعم والتشجيع .

إن تأثير الرأسمال السياسي هو القدرة على أعمال التغيير وقيادة جداول الأعمال ، ولذلك تكمن هنا أهمية السمعة ، التي هي أحد الاصول ذات القيمة السياسية وتعد انعكاساً لمصداقية الفرد والنزاهة والجدارة بالثقة. ، هذا هو الأساس الذي يتم فيه بناء العلاقات وتثبيت الثقة ، على المدى الطويل ، من خلال إدارة السمعة الاستباقية التي تعزز التشاركية وتحفز المبادرات لديهم ، حيث يعتمد النجاح على القدرة على الاستفادة من العلاقات وبناء التحالفات العامة ، بعيداً عن تحقيق الكسب الشخصي على حساب الآخرين ، الذي من تبعاته أن تكون العواقب قاسية ، لأنه من منظور أخلاقي، يمكن أن يؤدي سوء استخدام رأس المال السياسي إلى تقويض ثقة الجمهور في الحكومة والمسؤولين المنتخبين وانخفاض في المشاركة المدنية ، ويعرضهم للتحقيق والملاحقة القضائية .

في عالم السياسة، يلعب رأس المال السياسي دوراً مهماً في تحديد نجاح القائد ، إنه تراكم الثقة والنوايا الحسنة، والتأثير الذي يتمتع به القائد مع الناخبين وغيرهم من اللاعبين السياسيين .

يُعد قياس ومعايير رأس المال السياسي ضرورياً لفهم التأثير في الساحة السياسية ، هناك العديد من الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها للقياس ، من الدراسات الاستقصائية إلى تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي إلى بيانات الضغط التي يجتمع بها السياسيون أو مجموعات المصالح التي لها تأثيرها ، حيث توفر كل هذه الأدوات رؤى ذات قيمة لقوة السياسي وفضاؤه الذي يمكنه من اتخاذ قرارات استراتيجية قابلة للتنفيذ .

من خلال مواكبة هذه الاتجاهات، يمكن للسياسيين الحصول على ميزة في عالم السياسة المتطورة باستمرار ، ولعل تحليل واستقراء التحولات والتغيرات والاتجاهات والتنبؤات المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً ، من الضروريات الهامة .

من زاوية اخرى ، فإن نماء الرأسمال السياسي بحاجة الى حزم في الإرادة السياسية لتجاوز هُرم وترهل الإدارة التي تصيبها حالة ما يشبه الشلل في بعض الحالات ، وتعجز بالتالي عن تقديم حلول أو مفاتيح لفك شيفرات الانكماش والتردي الحاصل على مستويات مختلفة ابتداءً بالمعاناة المعيشية وصولاً الى الانغلاق السياسي . وقد تكون إحدى الحلول بتغيير الإدارات بشكل جذري ، حيث تكون استوفت كامل قدراتها في تقديم ما لديها من خطط ومبادرات وفق امكانياتها ، ولم تحظى بالنجاح المطلوب رغم الفرص المتاحة في العديد من الدول ، على أن يتم إعادة النظر للسياسات

الموضوعة مع التقييم وتحديد النتائج والأهداف المستقبلية بعيداً عن المهاترات والتخوين والمصالح الخاصة والمحسوبيات والولاءات والانتماءات خارج المنظومة الوطنية وسياسات الترفيع السائدة .

وبالتالي فاختيار الإدارة الناجحة تحتاج الى شخوص رجال دولة " تشكيل النخبة " لهم احترامهم وتصورهم عن أداء الخطط المحددة وفق العمل فريق العمل المتجانس والتشاركي القادر على تحمل مسؤولياته ضمن الصلاحيات الموسعة ، لحللول مستدامة بتقنيات علمية وعملية قابلة للتنفيذ .

إنني عدت الى سورية في أوج أزمتهما ، وتفرغت للعمل العام التطوعي ، من يقين مطلق بضرورة العمل في إطار وطني فيها ، عدت للإسهام قدر الإمكان في هندسة انفتاح سياسي تدريجي ، بانحياز علني لقناعتني بأن السبيل الوحيد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلادنا يتمثل في الإصلاح التشاركي بين مؤسسات الدولة مع الفعاليات السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار المصلحة العامة ، وتزداد فيه مساحات الحريات المرتبطة بالنشاط السياسي الوطني وحرية التعبير عن الرأي ، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بما يساهم في الحفاظ على استقرارها وسلامة أراضيها وسيادتها الوطنية.

وواصلت البحث عن مخرج آمن من شأنها الحفاظ على استقرار الوطن بكامل جغرافيته ومجتمعاته مع الحفاظ على مؤسسات الدولة (التي أصاب الترهل معظمتها ..) وبين تحقيق التنمية الشاملة بمضامينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، مع التنويه الى تجارب الدول ما بعد الصراع والتي نجحت في صناعة مسار تنموي شامل ومستدام (فيتنام ، رواندا ..)

في تلك الأوقات ، واجهت موجات من التشكيك غير المقبول والمزايدة غير الموضوعية والتهديد والوعيد والتشويه من قبل بعض دوائر المعارضة والداخل وشخصيات عامة فاعلة على شبكات التواصل الاجتماعي .. رغم تفسيري العلني لمحددات وخلفيات موقفني

إلا أنني منعت نفسي رغم الآلام وقدرتي على الرد ، عن التعاطي مع تلك الحملات اقتداءً بحرية التعبير عن الرأي ، وبقيناً بتغيير رؤية البعض المشكك تدريجياً للتحول الموضوعي في تخيل مسارات الإصلاح الآمنة والتغيير الإيجابي لبلادنا ، متجنباً الدخول في المعادلات الصفريّة التي تعيدنا الى المربع الأول ، من قناعات إصلاحية تشاركية ديمقراطية لإنجاز التغيير الإيجابي والتنمية الشاملة بعيداً عن الفساد العام . كنت أدرك جيداً ولم أزل

برغبة جميع السوريين أينما تواجدوا في استقرارها و تقدمها وتحقيق رفعتها والحفاظ عليها لمصلحة شعبها ، واستمرت في المواظبة على الكتابة رغم حملات التشويه غير الموضوعية ، حيث تبدو أحياناً رمادية كما يدعون وغير حاسمة ، وكنت أقول لنفسي ولعدد من الأصدقاء أن القناعات الإصلاحية والتوجهات الراضية للمعادلات الصفريّة والأحكام المطلقة تمنى في الفكر والسياسة براغماتية القول والفعل، وأن البراغماتيين لهم في تاريخ الأفكار والأمم والشعوب مكانتهم المحفوظة ، مبتعداً عن الادعاء باحتكار الحقيقة فالعمل يتحمل الخطأ والصواب ، ومن لا يعمل لا يخطئ .

لم أتوهم يوماً ما ، أن المسارات الإصلاحية في الحوار السوري - السوري (المُعقد والملتصق) لن تواجهه انسدادات وتأثيرات من أطراف وقوى عديدة لا تريد لسورية انفتاحاً سياسياً في عملية بناء سورية الحديثة العادلة والتنموية ومعالجة الاختلالات المتراكمة في مجالات الحريات وحقوق الإنسان والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة ، وإنما ستتم وفقاً لخط مستقيم لا تعرجات به ولا وقفات ولا خطوات متبوعة بعودة إلى الوراء ، مع ابتداء عقد اجتماعي جديد على نحو يضمن العدل والحق والحرية " أقلها عدم تقييد حرية السفر والمغادرة والعودة .. "

وتلك هي من صعوبات الانفتاح السياسي بعد سنوات من الانغلاق ، إن الحوار السوري - السوري وبيد السوريين بأنفسهم لن يكون بحثاً عن «شاي بالياسمين» تقدمه الحكومة ، بل يساهم في الانفتاح السياسي وتنشيط النقاش العام حول أولويات الوطن الشاملة وفقاً للأولويات ودون رفع لسقف التوقعات في الحاضر أو طرح لرؤى وردية بخصوص المستقبل دون تشاركية حقيقية .

وبناء عليه ، ومن أجل أن تكون ففزة التغيير المستقبلية على ارض صلبة وليست في الهواء ... علينا بناء مستقبلنا وعدم التهريب أو الإفضاء السياسي ومقاربة مسارات الإصلاح على المستوى العام والخاص ، والمرونة الضرورية في التعاطي بالملفات الداخلية والإقليمية والدولية .

في نفس السياق ، تأتي عباراتُ بالغة الحساسية وردت في مؤتمر صحفي لوزير خارجية تركيا " هاكان فيدان " حول سياسة بلاده المستجدة بشأن سورية ، تحدتُ فيها عن "إنهاء الصراع"، ومنع نشوب صراع جديد (بين النظام والمعارضة)، و"نسيان الكراهية بين الجانبين"، والعمل على السلام وبناء المستقبل ، معتبراً أستانة نموذجاً تجب حمايته .



نبع السلام: التعذيب كأداة للاضطهاد وتكريس التهجير القسري

والاستخدام المتزامن للتعذيب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية و"هيئة تحرير الشام" و"قوات سوريا الديمقراطية" و"الجيش الوطني السوري".

وفي إطار عملها على مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، منها رأس العين/سري كانيه، قالت اللجنة أن: "لديها أسباب معقولة بأن أعضاء من "الجيش الوطني" استمروا بحرمان الناس من الحرية بشكل تعسفي واحتجاز بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي وبعضهم الآخر بطريقة ترقى إلى الاختفاء القسري، وكذلك استمرار أعضاء من "الجيش الوطني" بارتكاب جرائم التعذيب، بما في ذلك الاعتصام والمعاملة القاسية والقتل وأخذ الرهائن والنهب، مؤكدة أن هذه الانتهاكات "كلها ترقى إلى جرائم حرب". [5]

فيما وثقت منظمة "هيومن رايتس

ومغادرة مناطقهم الأصلية التي ينتمون لها. هذا وتأتي الانتهاكات التي يوثقها التقرير خلافاً لاتفاقية وقف إطلاق النار في شمال شرق سوريا، الذي وقعته كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩، حيث أكد الاتفاق في بنده الرابع على أن: "البلدان يكرران تعهدهما بصون حياة الإنسان وحقوق الإنسان وحماية المجتمعات الدينية والعرقية". [٤]

كما تجدر الإشارة إلى أن الشهادات التي قدمها الضحايا تتقاطع مع تقارير العديد من المنظمات الدولية والمحلية، التي وثقت اعتقالات واسعة النطاق وحالات تعذيب، ارتكبتها مختلف أطراف الصراع في جميع المناطق السورية. إذ رصدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في تقريرها الصادر في آذار/مارس ٢٠٢٣، استمرار تفشي الاعتقال التعسفي

أن أسماء فصائل محددة تم ذكرها بشكل أكبر من باقي المجموعات المسلحة، منها: فرقة الحمزة/الحمزات التي تورطت بما لا يقل عن ٢٠ حالة تعذيب وسوء معاملة وإهانة، [١] وفرقة السلطان مراد التي تورطت بما لا يقل عن ١٢ حالة، [٢] وبينما تورطت فرقة المعتمصم بـ ٨ حالات، [٣]

أفاد العديد من الناجين/ات بأن الأسباب الظاهرية لعملية الحرمان من الحرية ولاحقاً التعذيب و/أو سوء المعاملة، حدثت نتيجة اتهامات المجموعات المسلحة لهم بوجود ارتباطات مفترضة بينهم وبين الإدارة الذاتية (قوات سوريا الديمقراطية) التي كانت مسيطرة على المنطقة حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أما فعلياً، واستناداً إلى أقوال الشهود، فإن السبب الرئيسي لعمليات الاعتقال والتعذيب كان بهدف ابتزازهم مادياً وإجبارهم على دفع الفدية، ولاحقاً التخلي عن ممتلكاتهم

للاعتقال التعسفي والتعذيب على يد مجموعة من المجموعات المسلحة المختلفة في شمال غرب سوريا في العام ٢٠٢١.

تنوعت أساليب التعذيب وسوء المعاملة والإهانات، التي كشفت عنها الشهادات الحديثة والبالغ عددها ٦٢ إفادة، ما بين اللكم والصفع و الركل، والضرب بالعصي والجلد بالكبل الرباعي والحرق بأعقاب السجائر واستخدام طريقة الشبح (البلانكو) إضافة إلى الصعق بالكهرباء.

أظهر تحليل الشهادات الذي قامت به "سوريون" عن استهداف واضح للكردي، فقد بلغ عددهم/ن (٤٦) ضحية، فيما تم توثيق (١٦) حالة تعذيب ضد سكان آخرين من عرب المنطقة. تورطت معظم الفصائل التابعة للجيش الوطني السوري/المعارض بعمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب، إلا

يعرض هذا التقرير خلاصة ٦٢ إفادة جمعتها "سوريون" من أجل الحقيقة والعدالة" خلال العام ٢٠٢٢، من ناجين/ات تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة في منطقتي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، اللتين سيطرت عليهما فصائل سورية معارضة مدعومة من تركيا بعد عملية عسكرية أسستها تركيا باسم عملية "نبع السلام" في ٢٠١٩.

من الجدير بالذكر، أن هذا التقرير جزء من مشروع أوسع لدعم ضحايا التعذيب في سوريا، وتحديداً في المنطقة الشمالية منها، والذي بدأت "سوريون" العمل عليه مع شركاء محليين منذ العام ٢٠٢١. حيث نُشرت ورقة مشتركة آنذاك تحت عنوان: "الاحتجاز التعسفي والتعذيب سياسة اضطهاد ممنهجة في شمال غرب سوريا"، وثقت خلاصة ٤٠ مقابلة مركزة تم إجراؤها مع ناجين وناجيات تعرضوا

النظام السوري المقامر بالشعب والوطن والتاريخ

المحتلة، بعد خضوعه لاتفاق إذعان مع الجار التركي واتفاقية وقف إطلاق النار انهزامية مع العدو الصهيوني، وهو أمر يُسجّل له.

هذا العناد في المقامرة أودى بوطن، وأودى بشعب، وطن كان حتى منتصف خمسينيات القرن المنصرم قبلة المستثمرين والسياح والمفكرين، وطن شهد حضارات إنسانية لم تزل آثارها ماثلة منذ ما ينوف عن ثمانية آلاف عاماً قبل الميلاد، وطن عاشت فيه مملكة ماري وإيبلا وأوغاريت والكنعانيون والفينيقيون والآراميون في هلال لم يعرف إلا الخصب، هلال صار اليوم إلى قفار بائسة يحكمها شذاذ آفاق، وشعب ترك للعالم لغات وشرائع واختراعات واكتشافات وروح وقلاع، صار اليوم شتاتاً في كل أصقاع الأرض، أو ضحايا جرائم يندى لها جبين الإنسانية.

تلك كانت سوريا المفيدة، ليس فقط للسوريين بل للعالم بأسرها، صارت اليوم إلى كانتونات مجزأة وصارت مناطق نفوذ وسيطرة ومصدراً للربح والمخدرات. ورأس النظام لم يزل يقامر على ما تبقى في جيوبه من بقايا نفوذ وأراض ومقدرات.

فمتى تنتهي هذه المقامرة المأساة؟ ومن يوقف هذا المقامر الذي كان يدرك النهاية المأساوية للعبة ومع ذلك ظل يقامر؟



ولئن بلغت سيطرة النظام الحاكم لسوريا ذروتها مع رحيل العرب، العرب الذي كان يُظنُّ أنه خير في المقامرة، في حين كان خبيراً باستثمار والاستفادة ما أمكن من تفويض عربي وإقليمي ودولي بإدارة أزمات الشرق الأوسط وملفات الفساد الكبرى، تاركاً لأزماته الانتفاخ بفتات ملفات فساد محلية قوّت من نفوذه ورَسَخَتْ حكمه، فإن تلك السيطرة بدأت بالتلاشي منذ استلام المقامر الابن تلك الملفات، بدءاً من الخروج من لبنان وليس انتهاءً بالسيطرة على مساحات نفوذ محدودة أطلق عليها رأس النظام هذا مصطلح "سوريا المفيدة"، المصطلح الذي اجترحه كي يبرر هزائمه واندحاره. في الحفاظ على عهد التخلي عن تلك الأراضي

لوصايته وسلطته، بل ومليكيته، العرب الذي ارتكب الجريمة الأكبر حين اختصر سوريا بشخصه وبعائلته، متكناً هو الآخر على مقولة "أونوريه دي بلزك" "وراء كل ثروة عظيمة جريمة ما"، المقولة التي كانت استنتاجاً عند بلزك، لكنها كانت منطلقاً ونهجاً عن النظام الحاكم في سوريا.

ولا يخفى على أحد عديد الجرائم التي ارتكبتها السلطة الحاكمة لسوريا منذ استولت على الحكم، الحكم الذي تطلب بقاءه المقامرة بكل شيء كي يبقى ويدوم، مدفوعاً بغرائز دون الإنسانية، بل دون الحيوانية في مراحل عديدة، ودافع دنيا غايتها اغتصاب البشر والحجر.

نزار غالب فليحان



في مقاله في "منصة قُرْبَة" ٢١ أبريل ٢٠١٩ بعنوان: حين تعرف النهاية المأساوية للفعل ومع ذلك تفعله! محلاً رواية "المقامر" للروائي الروسي "فيودور ديستوفسكي" يقول الكاتب "محمد عادل":

" ا ق ت ب ا س "

"الناس محتشدون في قاعات القمار يسحق بعضهم بعضاً، ألا ما أشدُّ وقاحتهم جميعاً!" وصَفَ الرجل حلقة المقامرة والتوتّر الموجود حولها، فهي تمتلئ بأشياء تجدها متناقضة للوهلة الأولى؛ في الحلقة الغنيُّ والمُعدِم، والعجوز والصبي، والمهذَّب والفاحش. كلهم اجتمعوا على شيء واحد هو حبُّ المال، يتكون أنفسهم الزاهدة وأخلاقهم الفاضلة خارجاً ويصطحبون معهم نفوسهم الجشعة، فهنا العامُّ المادي، هنا شهوة السلطة، هنا كلُّ شيء مباح! "انتهى الاقتباس"

وقد صار أن دخل رأس النظام الحاكم في سوريا صالة القمار السياسي العالمي دون أدنى دراية بمبادئ تلك الآفة، مدفوعاً بوصية عراب آل موجها شعب ووطن

مسار التحريض على الحروب والفتن والإرهاب والتخريب في المنطقة



سامي خاطر

مسار نظام الملالي للتحريض على الحروب والفتن والإرهاب والتخريب في المنطقة هو مسار طويل وممتد منذ قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وخلال هذه الفترة سعى نظام الملالي إلى زعزعة استقرار المنطقة وتوسيع نفوذه وتحقيق أهدافه السياسية والدينية، ولقد استخدم نظام الملالي مجموعة متنوعة من الأساليب للتحريض على الحروب والفتن والإرهاب والتخريب في المنطقة منها:

- دعم الجماعات المسلحة في المنطقة بما في ذلك حزب الله في لبنان، والحوثيون في اليمن، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجماعات متطرفة.

- نشر خطاب الكراهية ضد الدول العربية والإسلامية، مما أدى إلى زيادة التوترات بين هذه الدول.

- التهرب من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل المجتمع الدولي لتمويل

أنشطة التخريب في المنطقة، كما استخدم هذا النظام الفاشي التخريب لتصدير الأسلحة والتكنولوجيا إلى الجماعات المسلحة.

- لقد تسبب مسار نظام الملالي للتحريض على الحروب والفتن والإرهاب والتخريب في المنطقة في معاناة الشعب الإيراني وإضعاف الدولة الإيرانية وزعزعة استقرار المنطقة ومن الأمثلة على ذلك:

في عام ١٩٨٠ اندلعت الحرب العراقية الإيرانية واستمرت لمدة ثماني سنوات وخلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى. في عام ١٩٩٢ اندلعت الحرب الأهلية في الصومال، ودعم نظام الملالي حركة الشباب الصومالية مما أدى إلى تفاقم الصراع في الصومال. دعم نظام الملالي الحرب الأهلية في أفغانستان مما أدى إلى إطالة أمد الحرب.

في عام ٢٠١١ اندلعت الانتفاضة الوطنية السورية، ودعم نظام الملالي نظام الأسد، مما أدى إلى قمع الثورة السورية وتشريد الملايين. التحريض على الحروب والفتن يعتبر نظام الملالي في إيران أحد الأنظمة

التي تتهم بالتحريض على الحروب والفتن في المنطقة، ويشير البعض إلى دور إيران في تأجيج التوترات الطائفية والدينية في العديد من الدول العربية بما في ذلك العراق وسوريا واليمن ولبنان، وتتهم العديد من الدول والمنظمات الدولية إيران بدعم الجماعات الإرهابية في المنطقة بما في ذلك حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والمليشيات الشيعية في العراق، كما تُتهم إيران أيضاً بالمشاركة في أنشطة التخريب عبر المنطقة من بينها تهريب الأسلحة والمخدرات، وهو ما يتسبب في تعقيد الأوضاع في المنطقة، وتلعب العوامل الاجتماعية مثل الانقسامات الطائفية والعرقية التي يثيرها نظام الأفاعي في إيران دوراً في إثارة الصراعات والانقسامات الطائفية والحروب.

مسار نظام الملالي للخديعة والخذلان مسار الخديعة والخذلان مساراً متأصل مُمنهج لدى نظام الملالي.. مساراً طويل ممتد منذ قيام الثورة الوطنية الإيرانية عام ١٩٧٩ إذ بدأ مشروع الخديعة الكبرى لديه مع سلب الثورة من قوى الشعب، وخذع نظام الأفاعي القوى الوطنية الإيرانية،

وخذل الشعب الإيراني، واتتهج ثقافة وفكر الكذب والخديعة في تعاملاته الدولية ويشهد على ذلك الأنشطة النووية وما جرى في المفاوضات وانتهاك الاتفاقات الدولية من خلال الاحتيال عليها، وآخر وقائع الخديعة والخذلان هو خديعة مسلحة فيها وعندما حمى الوطيس تركهم يواجهون الجحيم بمفردهم وقال كما قيل لموسى اذهبوا انتم فحاربوا أننا هنا قاعدون ننتظر حصاد المعركة.

المسار الداخلي - المسار التصيدي في عمليات القمع والإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان داخل إيران

حرب غزة: تبنى حرس الملالي مسؤولية إشعال فتيلها على أنها (جزءاً من الانتقام لمقتل سليماني) وفي ظل هذه الحرب يقوم نظام أفعى ولاية الفقيه بتصعيد وتيرة عمليات القمع والإعدامات بشكل سافر غير أبه بأديان ولا بقيم وقوانين ولا بالشرعية الدولية؛ ولم لا وقد بدأ جلياً مدى توافقه وتواطؤه مع من رسموا خطوط هذه الشرعية الدولية حول الهيمنة وإدارة الصراع في الشرق الأوسط، وعليه لن

تكثر تلك الشرعية الدولية بحملات القمع والإعدام داخل إيران كما لم يكثروا لحملات إبادة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وتزامن مع عمليات الإعدامات والقمع الجائرة في إيران اليوم حملة خطابات ناعمة لفرعون وهامان وجنودهما في طهران فُيبل مسرحية الانتخابات الهزلية التي يقيمها نظام الأفاعي هذا كأمر دأب عليه بفكره الاحتياطي المخادع الذي بدأ باللعب كعادته على مشاعر المقربين منه الذين لم يعودوا على إخلاصهم السابق للنظام على الرغم من امتيازاتهم.

مسار نظام الملالي التصيدي في عمليات القمع والإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان داخل إيران مساراً متواصل منذ قيام الثورة الوطنية الإيرانية في عام ١٩٧٩، وتصاعدت خلال هذه المرحلة عمليات القمع والإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل ملحوظ، وأصبحت إيران واحدة من أكثر الدول قمعاً لمواطنيها وانتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم، وهناك العديد من الدوافع التي أدت إلى تصعيد عمليات القمع والإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان داخل إيران منها:



أفاعي السوء وباعة الكذب في مهب الريح (١٥)



محمد الموسوي

عوامل عديدة مكنت ملالي الجهل والظلام من العراق منها أدواتها وجنودها وحلفائها من كافة المكونات العراقية على الإطلاق بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي والحزب الإسلامي ومشعان الجبوري والحلبوسي وغيرهم.. وأحزاب إسلامية وعلمانية كردية.. وميليشيات مسيحية وأقليات.

كان واضحاً للجميع (جميع من في السوق السياسي العراقي) أن الهيمنة في العراق للأطراف ذوي العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ومن تقرب لهذه الأطراف وقبل مستنقعها الطفيلي وتجرد أن لم يكن مجرد أساساً.. ودنى تحتها أصابه شيئاً من فتاتها أو يبقى يلهث ورائها لعله يُصيب شيئاً منها، ولم يدخل هذا المستنقع إلا المتسلقة والمتديبة والنطيحة وما هو أسوأ من ذلك، وما أكثر تلك النوعيات، وما أصعب الصمود في وجه ذلك المستنقع الذي أُبْتُلي به العراق وأهله، ولم ينجو منه إلا المحصنين فكرياً ومادياً وأخلاقياً.

لم تقم الفتنة الطائفية بالعراق على أيدي أبناء المجتمع العراقي بل على أيدي قوى أجنبية خبيثة في مقدمتها أفاعي الملالي والقاعدة وداعش من بعد ذلك، وقد كانت تفتعل الأزمات والجرائم لتخلق الفعل وما يترتب عليه من رد فعل حتى

بدأت دوامة الدم، ولم يكن يسود الموقف سوى الخطاب الطائفي المفلس من كل الأطراف وفي جميع الأوساط وتغلب صوت ومنطق السلاح على منطق الفكر والعقل والأخلاق والإسلام الحقيقي.. لقد نحا جميعاً الإسلام الحقيقي جانباً وتخلوا عنه كونه يتعارض مع مخططاتهم ونزواتهم وتوجيهات أسيادهم من هنا وهناك.

هرول الجميع بعد عام ٢٠٠٩ إلى المستنقع السياسي للملاي في العراق فهو ليس أكبر مستنقع فحسب بل ويحظى بمباركة دولية واسناد من بيت الكهنة وكبيرهم السامري.. ووفقاً لفكر المستنقع الذي يتوافق مع سلوكية القطيع اللاهث وراء مقتدى الصدر ومختلين آخرين فقد تمكن الملالي من اختراق قطيع الصدر وتفتيته بمساعدة أحمد الجبلي وأفراد آخرين من بين ذلك القطيع المتخبط، والكل في المستنقع قابل للبيع والشراء، وبعد استلام السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق أصبح الإرهابي الذي كان يقاتل المحتل والأمريكان بالأمس ركيزة هامة من ركائز العملية السياسية بالعراق وجيء بمن لا وزن ولا قدر له ليمثل الطائفة السنية العربية العراقية بسوق السياسة، وكل من قبل دخول المستنقع وافق على الدستور المسموم ورُفِضت أي محاولات لتقديم دستور وطني ولن يتم السماح إلا لدستور الوصاية الذي وُضِعَ بإشراف ومباركة أمريكية بريطانية إيرانية.

بلغ الاستهتار السياسي والوطني حده في العراق وقام ٣ ملايين شخص بالخراش معلوم محل الإقامة من الوطنيين الشيعة العراقيين من أبناء وسط وجنوب العراق فقط بالتعبئة والتوقيع على بيان يُدين ملالي السوء ويرفضون التبعية لهم وتدخلاتهم في العراق واصفين نظام الملالي بالخنجر المسموم المغرور في خاصة العراق والشيعة ومعلمين عن رؤية سياسية ناضجة مفادها أنه لا خلاص ولا استقرار للعراق من خطر الملالي إلا بإسقاط نظام الملالي في إيران وقيام دولة ديمقراطية تؤمن بسياسة حسن الحوار مع دول المنطقة من خلال دعم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية لتساقط بعدها أحجار الدومينو واحداً تلو الآخر في العراق والمنطقة بمجرد زوال الملالي من الوجود.. بعد تلك الخطوة والرؤية المبكرة الناضجة لشيعة العراق الذين لا يزالون يدفعون ثمن رفضهم للملاي وذبولهم في العراق من دماء أبنائهم لم يعد هناك مؤشر أكبر من ذلك على رفض الشعب العراقي للعملية السياسية برمتها، وتعاطمت بعدها مواقف كثيرة من هذا النوع حتى بلغت الرفض للملاي أشده وقام حراك شعبي وطني كبير في المناطق العربية السنية العراقية الأمر الذي دفع بالملالي إلى تأسيس داعش وتوسيع نطاق الفوضى الخلاقة في العراق والاستعانة بالسامري وسائر الكهنة لتعبئة القطيع وتأسيس عصابات الحشد التي فعلت ما لم تتمكن داعش من فعله وقتلت



عبد الرحمن كوركي

وفقاً لتصريحات الحرس الثوري الإيراني لنظام ولاية الفقيه، استهدف الحرس الثوري الإيراني إقليم كردستان في العراق وسوريا ب ٢٤ صاروخاً في ليلة ١٥ يناير. هذا العمل العدواني هو قبل كل شيء دليل على حقيقة أن نظام ولاية الفقيه هو البادئ للحرب في الشرق الأوسط. فقد تم إطلاق هذه الصواريخ مباشرة من داخل إيران، وأعلن الحرس الثوري الإيراني مسؤوليته عنها رسمياً، وبررتها وزارة خارجية النظام الإيراني مراراً وتكراراً ودافعت عنها!

رأس الأفعى في طهران!

هذه صيغة دقيقة لاكتشاف جذور العديد من المشاكل في الشرق الأوسط، والطرف الذي اكتشف ذلك ويحمل لواءه هو الند الرئيسي الوحيد للديكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران، أي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية!

تمثل هذه الصيغة استراتيجية مبدئية وأصلية وشعبية لطالما دعا إليها المجتمع الدولي في العقود الأخيرة، وخاصة في الأشهر الأخيرة! لأن الديكتاتورية الحاكمة كان لها ولديها سجل مليء بانتهاكات القيم وانتهاكات حقوق الإنسان داخل إيران وخارجها!

حتى الآن، لم تعلن أي حكومة الإطاحة بالديكتاتورية في إيران. ولم يدعي أي فرد أو حركة نضالية أو شعبية في إيران بذلك. إن الإطاحة بالديكتاتورية في إيران هي عمل الشعب ومقاومته. ومع ذلك، كان استرضاء الديكتاتورية في إيران دائماً "عقبة مهمة" في طريق المقاومة الشعبية وعمل كعامل لبقاء الديكتاتورية في إيران. وبعبارة أخرى، لو لم يكن هناك سياسة الاسترضاء مع الديكتاتورية، فإن النظام الثيوقراطي لما كان موجوداً ولما كان الوضع في إيران والمنطقة مختلفاً عما هو عليه الآن!

تغير الزمن!

مع الانتفاضة الشعبية في إيران عام ٢٠٢٢ وخاصة مع إثارة الحرب الأخيرة من قبل النظام الثيوقراطي في الشرق الأوسط، تجاوزت مواجهة الشعب مع الديكتاتورية "نقطة تحول"! لأن: رأى العالم وسمع أن الديكتاتورية

الخلع الألماني سنوات عجاف



إبراهيم جلال فضلون

"رجل أوروبا المريض"، رجل فقط متعب قليلاً من ممارساته وبجاجة إلى "فنجان من القهوة"، قد ينهبها من الخلع الألماني الذي سقط عليها كالعاصفة بعدما نجحت "رياح التغيير" في ذروة الثورات المخملية التي بشرت بها فرقة "سكوربيون" الموسيقية الألمانية قبيل سقوط جدار برلين خريف أواخر التسعينيات أي عام ١٩٨٩، وطريق الوحدة الذي ينهار بصداقتها للصهيونية ومساعدة دولة الاحتلال، لتعكس الرياح لعنة الفلسطينيين والمهاجرين وفشلها الموحدة في التوصل لاتفاق عادل وملمس على الأرض للصراع العربي الإسرائيلي، بتعثر اقتصادها وارتفاع معدلات البطالة بما في

ذلك مستويات التضخم المرتفعة تاريخياً، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف الطلب المحلي والأجنبي على السلع الألمانية. لتتخلص ألمانيا من جلدتها ولقبها الدولي وسط الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨.

لقد عكست رياح التغيير الأمل في قوتها الدولية في الشرق الأوسط، ليأتي تضامنها بتوسيع شرخا غائرا في علاقات ألمانيا بالعالم العربي، وكأنه تكفيراً عن محرقة اليهود على يد هتلر، وتضامنها ضد قطاع غزة وهو أمر نادر في تاريخ الدبلوماسية الألمانية منذ الوحدة وحكومة المستشار الراحل هيلموت كول، ليعلن العالم خلعها بعد فشلها في معادلة حرب غزة على يد أسوأ رئيس المستشار أولاف شولتس، في التزام ألماني يُخفي تضاربا في حل النزاعات العربية

في ألمانيا، ولذلك فإن أمن إسرائيل ووجودها يمثلان معا جوهر المصالح الألمانية".

لقد زادت ألمانيا من عداوتها للعالم العربي، ولم تسلم من انتقادات داخل حزبها، الذي طالب والألمان بأهمية الالتزام بمقترح حل الدولتين، غير أن ذلك "حبراً على ورق" الدبلوماسية الألمانية لا تمارس عملياً ضغوطاً حقيقية على إسرائيل للدفع نحو تحقيق هذا المقترح، الذي خيب أمل العرب، مما انعكس في احتجاجات نادرة أمام عدد من مقرات سفارات ألمانيا في المنطقة العربية، ورسم شعار النازية على جدران المركز الثقافي الألماني، وزيادة موجة الاستياء العامة بعد حملة القمع العنيفة للشرطة الألمانية ضد المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين، وحظر العاصمة برلين رفع الأعلام والكوفية الفلسطينية

في المدارس، ليكون التحدي من الخارج والداخل أكثر معقد للحكومة الاتحادية، فقامت باحتجاز حتى كبار المؤسسات الرسمية وممثلي الأحزاب وأغلب وسائل الإعلام المنتقدة لسلك إسرائيل في قطاع غزة.

ارتفعت وتيرة الخلافات السياسية مع الشعوب العربية وبالتالي حكوماتهم، "وهذا ليس بالأمر السهل" بعد أن أهالت الجبل الراسخ بينها وبين العرب، الذين حولوا منها دولة "قاطرة الاقتصاد الأوروبي"، عبر فقط المهاجرين العرب منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وعددهم ١٦٠٠٠ ألف مهاجر عربي، بل واعتمد الاقتصاد مع العرب فكانت ألمانيا من أهم الشركاء التجاريين لكثير من الدول العربية، وتضاعف الميزان التجاري بين الجانبين من حوالي ٢٢ مليار يورو عام ٢٠٠٢ إلى حوالي



مهدي عقبايي

كلما اقتربنا من شهر مارس، زادت التناقضات المتباينة في تدابير خامنئي المخططة للانتخابات المزعومة في إيران. يُلاحظ أنه في حين يسعى خامنئي لإثارة النزاعات في الخارج، يتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في الداخل الإيراني. وصل الأمر إلى مرحلة يخشى فيها المنظمون للاستفتاء من تحويله إلى "استفتاء ضد النظام". ولذلك، يعملون جاهدين على جذب انتباه القوى المعارضة من خلال تخويفها وتحذيرها من خطر الانتفاضة ودور المقاومة الإيرانية فيها.

كلما اقتربنا من شهر مارس، كلما تنكشف تناقضات خامنئي في تدابيره المخططة لمهزلة الانتخابات في إيران، وسط سعيه لإثارة الحروب في الخارج وجوهر الانكماش في الداخل الإيراني. وصل العمل إلى نقطة يخشى فيها القائمون على مسرحية الانتخابات تحويله إلى "استفتاء ضد النظام" ولذلك يسعون لجذب انتباه العصابات المهزومة، من خلال تخويفهم وتحذيرهم من خطر الانتفاضة ومجاهدي خلق. بعد أن حذر خامنئي (في ٩ يناير) من

مجاهدي خلق لكن دون ذكر اسم المنظمة صراحة قال ان الحديث عن عدم جدوى الانتخابات هو "السياسة الاستراتيجية لأعداء الثورة". ونرى أن الدعاية المستمرة ضد منظمة مجاهدي خلق زادت بنبرة أكثر كثافة.

حيث يحذر جلاوزة خامنئي في نعراتهم البغيضة "الموت للمناقين" من على المنابر الولائية لصلوات الجمعة، قوات النظام من الوقوع في فخ منظمة مجاهدي خلق.

وعلى سبيل المثال خصص الملا سعيدي خطيب الجمعة في مدينة قم يوم ١٢ يناير كل خطبته "للمناقين" وأساليهم في التسلسل بين الشعب وإقبال الشباب عليهم، مكررا كلمة "المناقين" عشرات المرات وحذر قائلا: "اليوم يعمل الأعداء على بث الفرقة بين الشعب وصناديق الاقتراع".

بدوره وبتكليف من خامنئي فقد أحضر رئيسي الجلاد رؤساء العصابات المهيمنة والمهزومة للجلوس حول طاولة واحدة ووجه لهم دعوة للوحدة، قائلا: "ما نشترك فيه جميعا، نحن الحاضرون حول هذه الطاولة من الأحزاب والمجموعات والجماعات السياسية، هو الحفاظ على النظام". ثم حذرهم رئيس النظام من خطر وجود عدو مشترك، وأضاف: "أظهرت أعمال الشغب في العام الماضي أنكم الذين شخصتم حزبكم وتياركم السياسي ووجهكم داخل النظام



لم يعد المشاغبون يرحمون بأي منكم".

وفي برنامج آخر، أكد أحد أعضاء العصابة المهزومة، إلياس حضرتي، على ضرورة توحيد جميع الفصائل الحاكمة للتعبئة ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، قائلا: "عندما اعتقدت منظمة مجاهدي خلق مع ميليشيا منظمة أن بإمكانها تدمير البلاد في غضون يومين، ناشد الإمام الشعب مرة أخرى وشكل هيكل تنظيميا يضم ٣٦ مليون شخص. هكذا كان أساس صنع القرار في البلاد مبنيا على إجراء الانتخابات ومشاركة الشعب في النهوض بشؤون البلاد على أعلى المستويات".

وأشار حضرتي إلى انتفاضات ٢٠١٩ و ٢٠٢٢ مضيافا: "من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢١، وقعت أحداثا خاصة في البلاد، وانخفضت مشاركة الشعب في إيران بشكل ملحوظ وذي مغزى. وفي الوقت نفسه، وقعت أحداث اجتماعية خاصة أيضا في عام ٢٠٢٢، أثارت العديد من المخاوف وزادت من أهمية الانتخابات في عام ٢٠٢٤ في إيران. "مصدر: صحيفة اعتماد ٨ يناير". وعلى شاشة تلفزيون خامنئي، يتم تنشيط المناظرات المبرمجة لوزارة المخابرات، حيث يتم تجنيد وكلاء النظام من جميع عصابات النظام، بما في ذلك العصابة المهزومة والعناصر المهمشة. تتناول هذه المناظرات إخفاقات النظام وتثير شكوكا في ولاية الدكتاتور وتجمع هذه العصابات حول فكرة الحفاظ

على النظام بمثابة أوجب الواجبات وتصنف مجاهدي خلق والمقاومة المنظمة كأكبر تهديد لهم

وعلى الرغم من إصدار النظام لأكثر من ٥٠٠ كتاب ومئات الأفلام السينمائية والمسلسلات والوثائقيات بتكاليف فلكية ضد مجاهدي خلق، إلا أن حداد عادل، والد زوجة مجتبي خامنئي والرئيس السابق لبرلمان النظام، يكشف الستار عن هذه الإخفاقات المتتالية قائلا: "نقص الوعي بجرائم (مجاهدي خلق) خلال هذه السنوات، بسبب ضعف الجهاز الإعلامي والفني، أدى إلى تفضيل الناس نحو مجاهدي خلق"

وفي إشارة إلى مسرحية "قضاء الملاي" تحت عنوان "محاكمة مجاهدي خلق"، أضاف حداد عادل: "إن إجراء المحاكمات إلى جانب عرض الوثائق والأدلة سيوعي للجماهير"

وخلال هذه الحملة الإعلامية التي يشنها خامنئي وجميع عصابات النظام ينمو الخوف من مجاهدي خلق كعدو مشترك. كان هدف خامنئي من هندسة مهزلة الانتخابات، إحكام أبواب الانكماش للنظام لاحتواء الأزمات، وقبل كل شيء احتواء الانتفاضة. ولكن الآن بعد رؤية احتمالية اندلاع انتفاضات جديدة يسعى لحماية النظام من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والانتفاضة



آليات الرصد والمناصرة في سوريا: تكامل الجهود لتحقيق العدالة والتغيير



شيار خليل

تمر مناطق النزاع في سوريا بتحديات إنسانية هائلة، مما يستدعي استراتيجيات متكاملة للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان. يهدف هذا التقرير إلى استعراض وتوسيع نطاق آليات الرصد والمناصرة، وكيف يمكن تحسين تأثيرها في خلق ثقافة المناصرة، بالتزامن مع الجهود الحقوقية والدولية الرامية لتحقيق العدالة في عدة قضايا تخص الملف السوري بشكل عام.

من خلال البحث والتحليل نستنتج أن الرصد والمناصرة لا يمكن يتحقق إلا من خلال عدة شروط وعوامل، منها:

١. الرصد والتوثيق: حيث تعتمد الآليات على جمع البيانات بدقة وتوثيق الشهادات لإلقاء الضوء على الانتهاكات. يتم تحليل هذه المعلومات لإعداد تقارير دورية تحدد التطورات وتحقق في الالتزام بحقوق الإنسان.

ويعتمد ذلك أيضاً على قوة المعلومات والأدلة لجذب الانتباه والتفاعل. ويمكن تحقيق ذلك ضمن عدة بنود وخطوات:

٢. توثيق الشهادات:

١- جمع المعلومات بدقة:

- يتعين على فرق الرصد جمع المعلومات بدقة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على الأمور ذات الأثر الكبير.

٢. توثيق الشهادات:

- يعتمد التوثيق على جمع الشهادات والقصص من الضحايا والشهود بطريقة منظمة.

- يتم تسجيل التفاصيل بدقة لتقديمها كأدلة قوية.

٣. إعداد تقارير دورية:

- يتعين على فرق الرصد إعداد تقارير دورية تشمل التحليل والتقييم.

- تلك التقارير تعمل كأداة للإفصاح عن حجم الانتهاكات وتوجيه الضغط الدولي.

٤. استخدام التكنولوجيا:

- يستفيد الرصد من التكنولوجيا مثل الصور الفضائية ووسائل الرصد عبر الإنترنت لتقديم صور دقيقة للأوضاع.

٥. التعاون مع وسائل الإعلام:

- يجب على فرق الرصد التعاون مع وسائل الإعلام لتوجيه الضوء على الأمور المهمة وزيادة الوعي.

٦. التفاعل مع المنظمات الدولية:

٧. المشاركة في التحقيقات الدولية:

- في حالة التعاون مع التحقيقات الدولية، يمكن أن يقدم الرصد معلومات حاسمة لتحقيق العدالة.

باستمرارية هذه الخطوات، يمكن للرصد والتوثيق أن يلعب دوراً فعالاً في بناء القضايا وتوجيه الضغط الدولي للتأكيد على حقوق الإنسان وتحقيق التغيير في المناطق المتأثرة.

٢. الصحفيون ووسائل الإعلام:

تعزز هذه الآلية دور الصحفيين في توثيق الأحداث وتحليل الأوضاع الميدانية. يتيح ذلك للعالم فهم أعمق للتحديات التي تواجه المدنيين ويدفع باتجاه الدعوة إلى العدالة.

تحقيق الضغط الدولي من خلال الصحفيين ووسائل الإعلام يعتمد على استخدام هذه الوسائل بشكل فعال لنقل القصص وجذب انتباه المجتمع الدولي. إليك كيف يمكن تحقيق ذلك:

١. توثيق الأحداث:

- يقوم الصحفيون بتوثيق الأحداث والانتهاكات بشكل دقيق وشامل.

- يتعين على وسائل الإعلام نقل القضايا بطريقة تسلط الضوء على التفاصيل والآثار.

٢. تحليل السياق:

- يقوم الصحفيون بتحليل السياق السياسي والاجتماعي المحيط بالأحداث لفهم أعماق القضية.

- يساعد هذا في توجيه الانتباه للجوانب الهامة التي تحتاج إلى تدخل دولي.

٣. التواصل المباشر مع المجتمع الدولي:

- يعزز التواصل المباشر مع الوسائل الإعلامية الدولية لنقل القضية بفعالية.

- يمكن للصحفيين تقديم تقارير ومقابلات لمؤسسات إعلامية دولية لتوجيه الانتباه.

٤. استخدام القصص الإنسانية:

- يجب أن تتضمن التقارير قصصاً إنسانية قوية لإيصال الصورة الحقيقية للمعاناة.

- تلك القصص تشعر المجتمع الدولي بالمسؤولية وتحفز التفاعل.

٥. إطلاق حملات إعلامية:

- يمكن أن يشمل ذلك إطلاق حملات إعلامية تستخدم وسائل التواصل والتلفزيون والصحف لتكامل الجهود. الحملات تستهدف زيادة الوعي وتشجيع التحرك الدولي.

٦. المشاركة في النقاشات الدولية:

- يشارك الصحفيون في الندوات والمؤتمرات الدولية لتقديم الحقائق والتحليلات

والتحليلات وجذب الدعم الدولي.

باستخدام هذه الإستراتيجيات، يمكن للصحفيين ووسائل الإعلام اللعب دوراً حيوياً في توجيه الضغط الدولي لمساعدة في تحقيق التغيير في المناطق المتأثرة بالنزاع.

٣. الشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل:

تتسم هذه الآلية بتفاعلها الديناميكي، حيث تعزز التواصل المستمر وتكوين شبكات قوية. تشجع على المشاركة المجتمعية وتسهم في تكوين آراء إيجابية تجاه القضايا الإنسانية.

تحقيق الضغط الدولي من خلال الشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل ينطوي على استخدام هذه الوسائل بفعالية للتأثير على الرأي العام والمؤسسات الدولية. إليك كيف يمكن تحقيق ذلك:

١. توعية الجمهور:

- نشر معلومات دقيقة وموثقة حول انتهاكات حقوق الإنسان عبر وسائل التواصل لزيادة الوعي.

- استخدام الصور والقصص لإيصال الرسالة بشكل قوي ومؤثر.

٢. الحملات الرقمية:

- إطلاق حملات تفاعلية على منصات

كاريكاتير

